الخميس 25 كانون الثاني 2024
العدد 5116 السنة الثامنة عشرة
Jeudi 25 Janvier 2024 no 5116 18ème année

16 صفحة
50000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

ثقافة

معرض القاهرة للكتاب
منع ورقابة وأزمة اقتصادية

14

عرض فرنسي جديد إلى حزب الله

خطة إعادة انتشار لـ«اليونيفل» ربطًا بتصعيد العدوّ

[8]

معضلة الأسرى تحاصر إسرائيل

(أ ف ب)

طوفان الأقصى

بوادر تآكل في «شرعية» الحرب

همّ الأسرى يلاحق إسرائيل

تتضارب المعلومات المتداولة حول الصفقة المحتملة لتبادل الأسرى، بعد أن أرسلت إسرائيل عرضاً جديداً لصفقة على مراحل، تترافق مع هدنة مؤقّتة قد تمتدّ لشهرين. وقالت مصادر لوكالة «رويترز»، أمس، إن «إسرائيل وحماس أحرزتا بعض التقدّم نحو الاتفاق على وقف إطلاق نار في قطاع غزة لمدة 30 يوماً، يُطلق في خلالها سراح أسرى إسرائيليين وفلسطينيين». وأشارت المصادر إلى أن «الجانبَين ما زالا على خلاف بشأن كيفية إنهاء الحرب، وأن حماس رفضت المضيّ قدماً (في الصفقة) حتى تتمّ تسوية هذا الخلاف». وفي المقابل، نفت المتحدّثة باسم الحكومة الإسرائيلية، إيلانا شتاين، التقارير التي أفادت بأحتمال التوصّل إلى اتفاق جديد، وقالت: «لن تتخلّى إسرائيل عن تدمير حماس وإعادة جميع الرهائن، ولن تشكّل غزة تهديداً أمنياً لإسرائيل». وأضافت: «لن يكون هناك وقف لإطلاق النار. كانت هناك هُدن لأغراض إنسانية. انتهكت حماس هذا الاتفاق».

«الدوحة أبلغت تل أبيب أن حماس علّقت اتصالات صفقة التبادل»، بعدما كانت مصادر إسرائيلية أكّدت أن «الفجوات لا تزال كبيرة جداً»، ونقلت صحيفة «هآرتس» عن مسؤول مطّلع لم تسمّه، قوله إن «هذه الفجوات لا يمكن تجاوزها في الوقت الحالي، ولكنّ الطرفين يواصلان اتصالاتهما غير المباشرة». كما نقلت الصحيفة عن مسؤول آخر لم تسمّه أيضاً أمله في أن «تبدي حركة حماس مرونة أكبر في مواقفها، وتقرّر دفع ثمن أكبر في سبيل التوصل إلى هدنة». وبحسب مصادر مطّلعة على المفاوضات تحدّثت إلى «هآرتس»، فإن «حركة حماس تطلب عدم استئناف جيش الاحتلال الحرب بعد إبرام الصفقة»، فيما لم تفصح إسرائيل بعد عن موقفها إزاء مجموعة من الأسئلة الرئيسيّة، ومن ضمنها مصير من اعتقلتهم في غلاف غزة في 7 أكتوبر، وكذلك أسماء كبار الأسرى الفلسطينيين الذين يمكن أن تطلق سراحهم. أما «القناة 12» فنقلت عن مصدر سياسي إسرائيلي، لم تسمّه، قوله إن «التقارير مضلّلة، والعكس هو الصحيح. هناك تصعيد في المواقف، وحماس تصعّد إلى حدّ كبير، ولكن هذا لا يعني أنه لا يمكن أن يكون هناك تقدّم في الفترة القريبة»، في حين نقلت هيئة البث الإسرائيلي «كان» عن مسؤول وصفته بالمطّلع على الاتصالات، أنه «لا يوجد حتى الآن أي تقدّم في المفاوضات» وأن «حماس تصعد أكثر فوق الشجرة». لكنّ المسؤول استدرك بأن «المفاوضات مستمرّة».

من جانبه، طالب وزير المالية، بتسلئيل سموتريتش، بعقد اجتماع فوري للمجلس الوزاري للشؤون الأمنية والسياسية، معتبراً، في تغريدة على «إكس»، أن «وقف الحرب في مرحلة حسّاسة كهذه سيشكّل خطورة على الحملة (في غزة) بأكملها، ويدفع إلى أثمان صعبة جداً في القطاع، وعلى جبهات إضافية. وقف الحرب في هذه المرحلة لفترة طويلة هو أمر لن نسمح به». وفي الاتجاه نفسه، قال وزير الأمن القومي، إيتمار بن غفير، عبر «إكس» أيضاً، إنه «مع إعادة المخطوفين، وضدّ صفقة سيئة». وياتي ذلك بينما تستمرّ تظاهرات أهالي الأسرى الإسرائيليين الذين خرجوا أمس في تل أبيب، وقاموا بإغلاق شارع أيالون الرئيسيّ، وطالبوا بإبرام صفقة تبادل.

من جهة أخرى، رأى محللون إسرائيليون، أمس، أن مقتل 24 جندياً وضابطاً في «كارثة المغازي»، من شأنه أن يدفع الجمهور في إسرائيل إلى تغيير نظرته إلى الحرب. واعتبر المحلل السياسي في صحيفة «يديعوت أحرونوت»، ناحوم برنياع، أن «الجمهور بدأ بإجراء حسابات الثمن مقابل الإنجازات، والتكلفة مقابل الفائدة. ولا أعتقد أن عدد الجنود القتلى، يوم الإثنين، سيغيّر شيئاً في تأييد الشارع للحرب، لكن بنظرة إلى المستقبل، ستكون هناك أهمية للثمن». وأشار إلى أن عضو «كابينت الحرب»، غادي آيزنكوت، كان السكرتير العسكري لرئيس الحكومة الأسبق، أرييل شارون، في بداية الانتفاضة الثانية، وعندما شنّ الجيش الإسرائيلي عملية «السور الواقي» العسكرية، واجتاح خلالها الضفة الغربية، في عام 2002. ونقل برنياع عن آيزنكوت قوله عن هذه العملية، إنه «كان هناك هدفان لها: القضاء على الإرهاب وعلى السلطة الفلسطينية. واليوم، بعد 22 عاماً، يوجد إرهاب في يهودا والسامرة (أي الضفة الغربية) كما أن السلطة الفلسطينية لا تزال موجودة».

ورأى برنياع أن «الاستنتاج واضح: لا توجد انتصارات مطلقة في جولات الحروب في الحلبة الفلسطينية. وما تعلمناه في حروبنا هو أن الذي يتطلّع إلى تحقيق أمور أكثر مما هو قادر على إحرازه في ميدان القتال، ستحل عليه كارثة».

ولفت إلى أن الوضع في إسرائيل حالياً، مشابه للوضع خلال احتلال جنوب لبنان، حيث «طالما أن عدد الجنود القتلى لم يتجاوز بضع عشرات في السنة، كان وجود الجيش الإسرائيلي في لبنان يحظى بتأييد شعبي واسع، لكنّ كارثة المروحيات (مقتل حوالي 72 جندياً باصطدام مروحيتين) في شباط 1997، قلبت الوضع رأساً على عقب، فتصاعدت الاحتجاجات، واضطر المرشحان لرئاسة الحكومة، إيهود باراك وبنيامين نتنياهو، للتعهد بالانسحاب إلى حدود خط وقف إطلاق النار». وأضاف برنياع أن «الأمر الذي ينبغي أن يقلقنا في هذه المرحلة من تبادل الضربات، في غزة وكذلك عند الحدود اللبنانية، هو الفجوة الآخذة في الاتساع بين مفهوم المستوى السياسي ومفهوم المستوى العسكري، وبين توقّعات الجمهور والتقدير الأميركي والواقع على الأرض». وتابع أن «نتنياهو يعدنا يومياً بأن الحرب ستستمر حتى الانتصار المطلق على حماس. وهو لا يوضح طبيعة هذا الانتصار، وأي واقع سيُنشئ. ومهمة المستوى السياسي هي تحويل إنجاز عسكري إلى اتفاق، وإلى مستقبل بالإمكان العيش فيه. ونتنياهو أعفى نفسه من المسؤولية تجاه المستقبل».

أما المحلل العسكري في صحيفة «هآرتس»، عاموس هرئيل، فرأى أن «الخسائر الكثيرة، إلى جانب الشعور بأن صفقة أخرى لتحرير المخطوفين تتأخر بشكل من شأنه أن يؤدي إلى وفاة مخطوفين آخرين، يرجّحان أن تزيد الخلافات العامة الداخلية». وحذّر من أنه «إذا استمر الجيش الإسرائيلي في توجيه الضربات بشدة، فسنصل أخيراً إلى نقطة الانكسار، التي ربما تجلب معها صفقة أسرى بشروط أقل صعوبة». وتوقّع أن «يؤثر مقتل عدد كبير من الجنود في يوم واحد، سلباً في المزاج القومي. وفي المدى البعيد، يتعيّن علينا تحويل الرأي العام إلى حلول بديلة، بدلاً من استمرار الحرب بأي ثمن». ورجّح أن «الخسائر غير المألوفة من شأنها تغذية احتجاجات عائلات المخطوفين، واحتجاجات معارضي نتنياهو الذين يطالبون بالإعلان عن انتخابات الآن». وعلى الرغم من أن لا موجة شعبية حالياً تشكل خطراً على حكم نتنياهو، إلا أنه «حدث هذا في الماضي، بشكل تدريجي وبطيء في ثلاث حروب: يوم الغفران (1973)، حرب لبنان الأولى، وحرب لبنان الثانية».

(الأخبار)

(أ ف ب)

> تستمرّ تظاهرات أهالي الأسرى الإسرائيليين المطالبة بإبرام صفقة تبادل

المقاومة تستغلّ التوسّع الأفقي: ضربات محكمة جنوباً

غزة ـ **يوسف فارس**

أعطى التوسّع الأفقي في ميدان القتال في مدينة خانيونس، مساحة كبرى للعمل الميداني، إذ شهد نهار أمس زخماً ميدانياً كبيراً في أداء المقاومة، بإعلان الأخيرة تنفيذ 15 مهمة قتالية في كلّ محاور القتال، تنوّعت ما بين تفجير الدبابات وإطلاق قذائف «الهاون» واستهداف القوات الراجلة بالقذائف المضادة للتحصينات، ونسف المنازل على رؤوس الجنود.

أما مناطق شمال وادي غزة، فشهدت هدوءاً نسبياً، وذلك على وقع انسحاب الدبابات الإسرائيلية من المناطق التي توغّلت فيها غرب مدينة غزة وشرقها وشمالها. وفيما تواصل القصف المدفعي وارتكاب المجازر بحق الآمنين في تلك المناطق، أعلنت «كتائب شهداء الأقصى» إطلاق رشقات من الصواريخ القصيرة المدى، فيما أعلنت «سرايا القدس» استهداف مسارات الدبابات المنسحبة، بوابل من قذائف «الهاون» النظامية.

وفي تفاصيل العمل الميداني في محاور القتال جنوباً، شهدت مناطق شمال وغرب مخيم خانيونس، اشتباكات ضارية مع القوات المتوغّلة؛ إذ أعلنت «كتائب القسام» استهداف قوة راجلة قوامها 15 جندياً كانت قد تحصّنت في داخل منزل غرب مدينة خانيونس، بقذائف الـ«TBG» المضادة للتحصينات، مؤكدة إيقاع أفراد القوة ما بين قتيل وجريح. كذلك، أعلنت «القسام» تمكّنها من تدمير دبابة وجرافة، في محور القتال جنوب شرق المدينة بقذائف «الياسين 105». وفي محور الغرب، أعلنت استهداف دبابة وجرافتين بالسلاح نفسه. ومساء أمس، أكّدت «القسام» تدمير أربع دبابات أخرى بالعبوات وقذائف «الياسين» المضادة للدروع.

كذلك، شهد يوم أمس الأربعاء أيضاً، حضوراً لافتاً لسلاح «الهاون»، حيث أعلنت «القسام» استهداف تجمع لجنود العدو وتحشداته في منطقة الفخاري بالعيار الثقيل والنظامي من قذائف «الهاون». كما أعلنت «سرايا القدس» أنها قصفت تجمعاً لجنود وآليات الاحتلال بقذائف «الهاون» النظامي من عيار 60 ملم، في محور التقدم غرب المدينة. وبدورها، أعلنت «كتائب شهداء الأقصى» تنفيذ عدة مهمات قتالية، من بينها تدمير دبابة إسرائيلية بالصواريخ المضادة للدروع، وقصف تحشدات جنود العدو بوابل من قذائف «الهاون».

عملية نوعية جديدة

وفي ساعات المساء، أعلنت «القسام» تمكّنها من تنفيذ عملية نوعية مركّبة، حيث استطاع مقاتلوها تفجير منزل تمّ تفخيخه مسبقاً بالعبوات الناسفة، بعد أن تحصّنت فيه قوة إسرائيلية خاصة، وإيقاع أفرادها بين قتيل وجريح. على أن كمين المقاومة لم يقف عند ذلك، بل انتظر المقاومون وصول قوات الإسناد وإخلاء القتلى، وخاضوا معها اشتباكات ضارية، تمكّنوا فيها من الإجهاز على ما يزيد على 10 جنود.

> أضحت المنازل المفخّخة الهاجس الأكبر الذي يشغل القوات الإسرائيلية

وياتي هذا فيما أضحت المنازل المفخّخة الهاجس الأكبر الذي يشغل القوات الإسرائيلية. ووفقاً لشهادات معتقلين تمّ إخلاء سبيلهم أخيراً، فقد دارت أكثر تحقيقات العدو حول مواقع البيوت المفخّخة. على أن الحصول على معلومة كهذه، تعطله الطريقة التي يفخّخ بها المقاومون تلك المنازل والتوقيت الذي يعملون فيه على ذلك، حيث تتم هذه العمليات في خضمّ التقدم البري، أي بعد التأكد من خلو المنازل من سكانها.

أميركا تدرس الانسحاب من سوريا: تصاعد المقاومة يثمر؟

علاء حلبي

على وقع العمليات المستمرّة التي تستهدف القواعد الأميركية في سوريا، والتي زادت حدّتها على خلفية العدوان الإسرائيلي المدعوم أميركياً على قطاع غزة، نشرت وسائل إعلام أميركية بينها موقع «المونيتور» ومجلة «فورين بوليسي» تسريبات متقاطعة تحدّثت عن انسحاب وشيك للقوات الأميركية من سوريا، وهو ما جرت مناقشته خلال اجتماع لـ«مجلس الأمن القومي» في البيت الأبيض، في الثامن عشر من الشهر الحالي. وأتى ذلك بناءً على طلب وزارة الدفاع تشكيل «لجنة السياسات المشتركة بين الوكالات» (IPC)، والتي تضم ممثلين عن وزارة الخارجية ووكالة الاستخبارات المركزية، لمناقشة جدوى الوجود الأميركي، وأفضل سبيل لإنهائه، وهو ما اعتبرته التسريبات «قريباً جداً». وفي وقت ذكر فيه «المونيتور» أن الإدارة الأميركية طرحت خطة على «قوات سوريا الديموقراطية» (قسد) للدخول في شراكة مع الحكومة السورية في الحملة ضد تنظيم «داعش»، نفت مصادر كردية تحدّثت إلى «الأخبار» تلقّيها أي معلومات عن نية واشنطن الانسحاب، ما يعني أن القرار الأميركي نوقش من دون النظر إلى مصالح الحليف الكردي.

وتتزامن هذه التسريبات مع الضغوط العراقية المستمرة على القوات الأميركية، والمتمثلة في الاستهداف المتواصل لقواعدها في سوريا والعراق، والذي تسبّب بأضرار مادية وبشرية تتستّر عليها واشنطن. كما تأتي بعد أقل من 24 ساعة على موافقة البرلمان التركي على قرار انضمام السويد إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وفي ظل تغاضي واشنطن عن الهجمات التركية غير المسبوقة على مناطق السيطرة الكردية في سوريا والعراق، والتي تترافق مع مطالب مستمرة من أنقرة بانسحاب القوات الأميركية من سوريا، في ما يشكل إحدى أبرز نقاط التوافق بين دول مسار «أستانا»، الذي تعقد جولتها الـ21 في العاصمة الكازاخية.

ولا يُعتبر طرح الانسحاب من سوريا أمراً جديداً؛ إذ كانت واشنطن قرّرت سحب قواتها نهاية عام 2018 خلال عهد الرئيس السابق، دونالد ترامب، قبل أن يتراجع الأخير عن قراره الذي اقتصر حينها على انكماش للقوات في بعض المناطق النفطية، بالإضافة إلى قاعدة «التنف» عند المثلّث الحدودي مع العراق والأردن، جنوبي البلاد. وبالرغم من ذلك، هرعت «قسد» نحو دمشق وموسكو حينها بحثاً عن اتفاق ما، قبل أن تتعثّر المفاوضات في ظل رفض الحكومة السورية أي حديث عن استمرار «الإدارة الذاتية».

ومنذ التدخل الأميركي في سوريا عام 2014، بذريعة محاربة تنظيم «داعش»، ومن ثم السيطرة على منابع النفط في الشمال الشرقي السوري، وتقديم الدعم لمشروع «الإدارة الذاتية» التي تسعى لإقامة كانتون كردي، عوّلت دمشق على المقاومة كونها السبيل الأفضل لدفع القوات الأميركية إلى الخروج من سوريا، وهو النهج الذي بدأ يتبلور بوضوح خلال العامين الماضيين، قبل أن يتصاعد بشكل واضح بعد حرب غزة، إذ تجاوز عدد العمليات التي نفّذتها فصائل المقاومة في سوريا المئة عملية، أعلنت واشنطن عن نحو 90 منها، بدءاً من التاسع عشر من شهر تشرين الأول وحتى النصف الأول من الشهر الحالي، وشملت مختلف القواعد الأميركية في الحسكة وريفها ودير الزور، بالإضافة إلى قاعدة «التنف».

ومن شأن قرار الانسحاب، في حال كانت واشنطن جادّة فيه هذه المرة، أن يضع، إلى جانب «قسد»، فصائل أخرى قامت بتشكيلها في البادية السورية (جيش سوريا الحرة المنتشر في منطقة التنف)، أمام أسئلة وجودية في ظل اعتماد هذه الفصائل مجتمعة على الغطاء والدعم الأميركيَّين، وعجزها عن مواجهة قوات الجيش السوري في حال قرّر الأخير استعادة السيطرة على تلك المناطق بالقوة. على أن هذا الأمر لا يمكن الجزم بمساره قبل اتضاح خريطة الانسحاب الأميركي، وما إن كانت ستشمل قاعدة «التنف» التي ترتبط بأمن إسرائيل.

يشار إلى أن الولايات المتحدة أعلنت عن وجود 900 جندي أميركي في سوريا، فيما جرى الحديث عن إرسال 1500 جندي آخر إلى سوريا والعراق خلال الشهر الماضي. كما جرى تضمين سوريا ضمن موازنة الدفاع الأميركية، وتخصيصها بمبلغ 156 مليون دولار لصالح صندوق «التدريب والتجهيز لتعزيز قدرات القوات الشريكة لوزارة الدفاع في مكافحة تنظيم داعش، وتوفير احتجاز آمن وإنساني لمقاتلي التنظيم»، وهو ما كان يشير إلى تمسك البنتاغون بالوجود في سوريا، قبل أن يتبدّل الموقف مع تصاعد وتيرة هجمات المقاومة.

تجاوز عدد العمليات التي نفّذتها فصائل المقاومة في سوريا المئة عملية (أ ف ب)

إسرائيل تستفرد بمعتقلي غزة

نحو أحكام إعدام جماعية

بيروت حمود

تسعى وزارة القضاء الإسرائيلية إلى صياغة قانون جديد يشمل إجراءات تشريعية سريعة، تحاكم عبره آلاف الفلسطينيين من قطاع غزة، والذين اعتقلوا أثناء عملية «طوفان الأقصى»، وعقب الاجتياح البري للقطاع، ويُحتجزون في منشآت تفتقر إلى شروط العيش الآدمي الأساسيّة. ويستهدف القانون الجديد تغيير أنظمة الاعتقال والتحقيق والمحاكمة المتبعة حالياً، وذلك بدعوى «الصعوبة في جمع الأدلة وتوثيقها إثر الوضع الميداني»، وفقاً لما كشفته صحيفة «يديعوت أحرونوت». ويعني ما تقدّم أن القانون سيحاكم فلسطينيين لا أدلّة كافية على «تورّطهم» في الهجوم، ويكفي أن يكونوا قد تواجدوا يوم السابع من أكتوبر في مستوطنات «غلاف غزة»، أو اعتقلوا من القطاع أثناء الاجتياح البري، من دون أن يعرفوا حتّى ما هو سبب اعتقالهم.

ووفقاً للصحيفة، فإنّ واحدة من الصعوبات التي يتعامل معها القانون المذكور، هي الصعوبة في تحديد الجهة التي تقف وراء مقتل كل واحد من القتلى الإسرائيليين، وخصوصاً أن عدداً من التحقيقات الاستقصائية المنشورة في وسائل إعلام عبرية، فضلاً عن شهادات «ناجين» من الهجوم، أثبتت أن سلاح الجو والمدفعيّة الإسرائيليَّين شاركا في قتل إسرائيليين، تطبيقاً لأوامر بتنفيذ «إجراء هنيبعل» وإن بصورة غير مباشرة. وبحسب تلك التحقيقات، فقد أطلقت أجهزة الأمن الإسرائيلية النار على كل من عادوا من «غلاف غزة» إلى القطاع، حتى لو كان من بينهم أسرى إسرائيليون، فيما أكدت شهادات ضباط نُشرت سابقاً في موقع «واينت» أن سلاح الجو أغار في 7 تشرين الأول، على 300 هدف جُلها في «الأراضي الإسرائيلية». ومن بين الإفادات اللافتة في هذا السياق، واحدة لياسمين بورات، التي هربت من حفل «نوفا» الصحراوي، وأختبأت في أحد البيوت في «كيبوتس بئيري»، حيث احتُجزت داخل منزل مع مقاتلين من «القسام» وعشرات الإسرائيليين، ثم نجت من الموت بعدما سلّمها مقاتل من «القسام» لقوات الأمن الإسرائيلية، التي أطلقت بدورها قذائف مدفعية على المنزل، وقتلت كل من كان في داخله بمن فيهم الإسرائيليون المحتجزون، وفقاً لبورات.

وبالعودة إلى القانون الجديد، فمن المفترض أن يتطرّق إلى مسألة ما إن كان سيُتهم جميع المعتقلين الفلسطينيين من غزة، بكل ما حدث في السابع من أكتوبر، وذلك قبل أن يحدد طبيعة الهيئة القضائية التي من المنتظر أن تنظر في قضايا المعتقلين، وما إن كانت محكمة مركزية عادية، أم محكمة عسكرية أو محكمة خاصة. وبالرغم من أن عقوبة الإعدام قائمة في القانون الإسرائيلي أساساً، إلا أن القانون الجديد سيشمل عقوبة الإعدام بشكل خاص. وبحسب المعلومات، فإن هذا القانون الجارية صياغته، اتُخذ القرار بشأنه بالتنسيق بين مسؤولين كبار في وزارة القضاء، ورئيس لجنة القانون والدستور في «الكنيست»، سيمحا روتمان، الذي يرأس أيضاً لجنة فرعية لـ«الكنيست» شُكّلت خصيصاً بهدف النظر في محاكمة المعتقلين الفلسطينيين من غزة. وفي هذا الإطار، نقلت الصحيفة عن روتمان قوله إن «الواقع الذي ينبغي فيه تعديل تشريعات القوانين الموجودة من دون حسم سياسي واضح حول وجهتنا، لا يؤدي إلى الحل الأفضل».

وطبقاً للتقديرات، فإنّ إعداد القانون الجديد وسنّه ليصبح نافذاً بعد التصويت عليه في القراءات المختلفة في «الكنيست»، سيستغرق نحو شهرين. وفي المقابل، نقلت الصحيفة عن مسؤولين كبار في المنظومة القضائية قولهم إن «المحاكمات ستجري فقط بعد انتهاء الحرب على غزة فقط»؛ إذ «طالما يوجد مختطفون في غزة، فإن إسرائيل ليست معنية بعملية من شأنها عرقلة احتمالات إعادتهم». كما أن إسرائيل «متخوّفة من أن يؤدي ذلك إلى تصعيد من الجانب الفلسطيني، وأيضاً من منظمات حقوق الإنسان في أوروبا وغيرها». وفي وقتٍ سابق، صادقت الهيئة العامة لـ«الكنيست» على تعديل قانوني آخر يسلب معتقلي غزّة حق تمثيلهم من قبل الدفاع العام في إسرائيل، من دون أن يطرح بديلاً لتمثيلهم. وأتت هذه المصادقة بالرغم من معارضة المستشارة القضائية للحكومة الإسرائيلية، غالي بهارف-ميارا، ووحدة الدفاع العام في وزارة القضاء للتعديل المذكور، انطلاقاً من أن «من شأنه أن يضر بالشرعية الدولية للإجراءات القضائية ضد الناشطين».

وكان قدّم مشروع القانون المُعترض عليه، روتمان، فيما وقّع عليه رئيس لجنة الخارجية والأمن، يولي إدلشتاين، من حزب «الليكود»، ورئيس لجنة الأمن القومي، تسفي فوغلمان من حزب «عوتسماه يهوديت»، ورئيس لجنة الداخلية، يعقوب أشير من «يهودية التوراة»، وعضو «الكنيست» متان كهانا من حزب «المعسكر الوطني». وبحسب المشروع، يُعدّل قانون الدفاع العام، والقانون الجنائي، بحيث يجرّد معتقلو غزّة من التمثيل من جانب الدفاع العام، بادعاء أن «محامي الدفاع العام لن يكون مرتاحاً لتمثيل معتقلين في قضايا (7 أكتوبر)»، علماً أن القانون القائم ينصّ على أن الدفاع العام ملزم بتمثيل متهمين بارتكاب مخالفات خطيرة في حال عدم وجود محامٍ خاص لديهم.

وفي وقتٍ سابق، أعلنت وحدة الدفاع العام أنها «ليست جاهزة لتمثيل ناشطي حماس»، محذّرة في الوقت نفسه من «تشريعات تؤدي إلى عدم حصول الكثيرين من هؤلاء على حق التمثيل القضائي أبداً»؛ إذ نقلت صحيفة «هآرتس» عن مسؤولين في الوحدة المشار إليها قولهم إن «المشكلة في مشروع القانون هي أنه يتحدث عما يحظر فعله، من دون أن يطرح ما يمكن فعله (بديلاً)». وبالتالي فإن التقديرات في وزارة القضاء هي أنه «سيكون من الصعب جداً، القيام بإجراءات قضائية ضد معتقلي غزة من دون أن يتوفر تمثيل قانوني لهم، وخصوصاً أن المشروع يتناقض مع مبادئ أساسية في القضاء».

كذلك، رأت وحدة الدفاع العام أن ثمة صعوبة أخرى تنبع من أن القضية تُطرح عبر مشروع قانون شخصي وليس حكومياً، وهو ما تطرقت إليه أيضاً بهارف-ميارا، مشيرةً إلى أنه «يجب أن يكون موضوع التمثيل أمام المحاكم في إطار تسوية شاملة لقضية محاكمة ناشطي حماس في إسرائيل». واعتبرت أن المشروع الذي يسلب المعتقلين حق الدفاع عنهم، «يمس بترجيح رأي الدفاع العام كهيئة مستقلة»، لافتةً إلى «تخوف من أن يؤدي إلى تدهور في النظام القضائي؛ إذ إن هذه هي المرة الأولى التي يطرح فيها تعديل قانوني يسلب مجموعة معينة خدمات الدفاع العام».

طوفان الأقصى

المقاومة العراقية تدشّن المرحلة الثانية

محاصرة إسرائيل... في المتوسط أيضاً

بغداد ـ **فقار فاضل**

تدرس السلطات العراقية التقدّم بشكوى إلى مجلس الأمن، على خلفية الاستهدافات المتكررة من قبل القوات الأميركية لمقرات رسمية تابعة لـ«الحشد الشعبي» والقوات الأمنية، وآخرها الغارات الجوية في محافظتَي الأنبار وبابل فجر أمس، والتي خلّفت شهداء وجرحى. وفي المقابل، كشفت فصائل «المقاومة الإسلامية» عن تدشين المرحلة الثانية من عملياتها العسكرية، والتي تتضمّن إطباق الحصار على الملاحة الإسرائيلية في البحر المتوسط وإخراج موانئ الاحتلال عن الخدمة. وكانت القيادة المركزية الأميركية قد أعلنت أن قواتها شنّت، بمفردها، غارات جوية ضد 3 منشآت تابعة لـ«كتائب حزب الله» في العراق، معتبرة ذلك ردّاً على الهجمات التي تشنّها المقاومة على مصالحها، بما فيها الهجوم بعدة صواريخ باليستية على قاعدة «عين الأسد»، والذي أسفر عن إصابة 4 جنود أميركيين. ولاحقاً، أفادت وسائل إعلام مقرّبة من «الحشد الشعبي» بأن طائرات أميركية شنّت 5 غارات على الكلية العسكرية داخل منطقة جرف الصخر، ومقر للعمليات في شمال بابل، مشيرة إلى استشهاد اثنين من قوات «الحشد» في هجوم أميركي ثانٍ على مدينة القائم الحدودية مع سوريا.

وتعليقاً على الهجمات، أكّد اللواء يحيى رسول، الناطق باسم القائد العام للقوات المسلحة، محمد شياع السوداني، أن الولايات المتحدة نفّذت ضربات جوية استهدفت بها وحدات عسكرية عراقية من الجيش و«الحشد» في محافظتَي بابل والأنبار، مؤكّداً أنه «سيتم التعامل مع مثل هذا عمليات على أنها أفعال عدوانية». وقال في بيان: «إننا ندعو المجتمع الدولي إلى تولّي مسؤوليته في دعم السلم والأمن، ومنع كل التجاوزات التي تهدد فعلياً استقرار العراق وسيادته».

كذلك، اعتبر مستشار الأمن القومي العراقي، قاسم الأعرجي، على موقع «إكس»، استهداف مقرّات «الحشد» «اعتداء وانتهاكاً صارخاً للسيادة العراقية، لا يساعد على التهدئة».

وفي السياق نفسه، يتحدث مصدر حكومي، إلى «الأخبار»، عن أن «هناك مشاورات بين رئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني ووزارة الخارجية ومستشارية الأمن الوطني، لتقديم شكوى رسمية إلى مجلس الأمن ضد الولايات المتحدة وهجماتها السافرة على المقارّ التي يستخدمها الحشد الشعبي والجيش العراقي». ويضيف المصدر أن «الشكوى ستكون مشفوعة بتقارير سرّية عن الهجمات والانتهاكات التي تتحمّل مسؤوليتها الولايات المتحدة»، لافتاً إلى أنّ «السوداني ومستشاريه تحدّثوا مع مسؤولين أميركيين وأيضاً مع السفيرة الأميركية في العراق، إلينا روماتوسكي، عن وقف الهجمات ضد مقارّ الحشد، لأنها ستوسع من دائرة الصراع في المنطقة، وتعقّد جولة التفاوض الخاصة ببقاء قوات التحالف الدولي في البلاد».

> القيادة المركزية الأميركية أعلنت شنّ غارات جوية ضد 3 منشآت تابعة لـ«كتائب حزب الله»

وبعد القصف، كشف الأمين العام لـ«كتائب سيد الشهداء»، أبو الاء الولائي، أن المقاومة العراقية شرعت في المرحلة الثانية من عملياتها، والمتضمّنة إطباق الحصار على الملاحة البحرية الصهيونية في البحر الأبيض المتوسط، وإخراج موانئ الكيان عن الخدمة. وأضاف، في بيان، أن «هذه العمليات ستستمر حتى فكّ الحصار الظالم عن غزة وإيقاف المجازر الصهيونية المروّعة بحق أهلها»، لافتاً إلى أن «المرحلة الثانية جاءت في وقت يعاود فيه الاحتلال الأميركي استهدافه للقوات الأمنية والحشد الشعبي في عدد من مناطق العراق». ويُعد استخدام الصواريخ الباليستية من قبل المقاومة العراقية بمثابة تصعيد جديد في الهجمات التي استُعملت فيها سابقاً صواريخ وطائرات مُسيّرة متواضعة التقنية. وتؤكد مصادر في «تنسيقية المقاومة»، لـ«الأخبار»، أن المرحلة الثانية ستتضمن هجمات غير مسبوقة على مستوى الأهداف واستخدام الأسلحة والصواريخ المتطوّرة، في إطار المواجهة الحرّة. من جهته، يؤكّد المتحدّث باسم حركة «حقوق» (كتائب حزب الله)، علي فضل الله، أنه «كلما زاد التصعيد من الجانب الأميركي، سنزداد ضربات فصائل المقاومة، وتحديداً كتائب حزب الله، في اتجاه القواعد والمصالح الأميركية سواء في الجغرافيا العراقية أو حتى في الجغرافيا المجاورة».

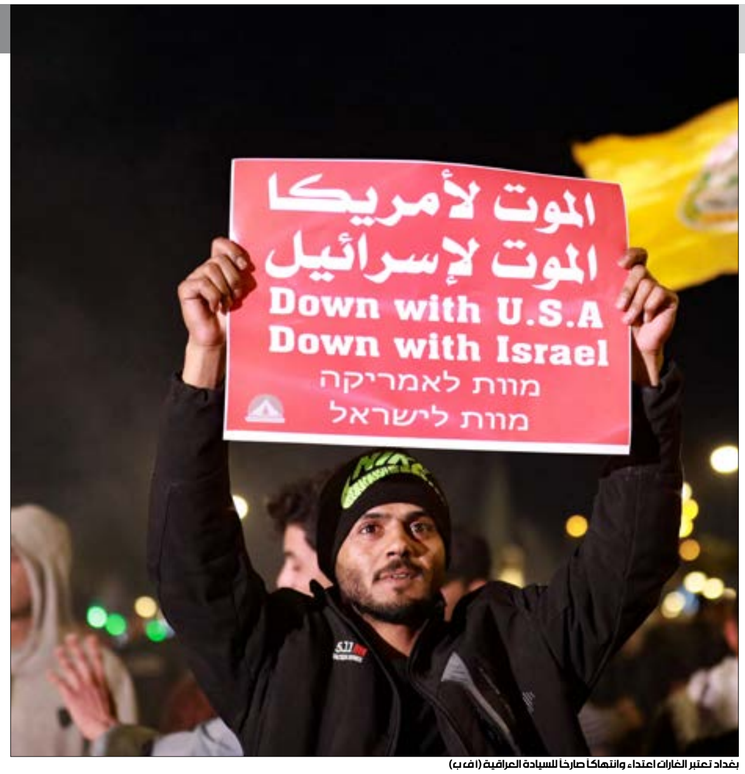

بغداد تعتبر الغارات اعتداء وانتهاكاً صارخاً للسيادة العراقية (أ ف ب)

ويتوقع، في حديث إلى «الأخبار»، أن «يكون هناك ردّ متكافئ من كتائب حزب الله، واستهداف دقيق، وتغيير في نوعية الأسلحة المستخدمة، علماً أن هناك أجيالاً متعددة من الطائرات المُسيّرة، وهناك أيضاً أجيالاً من الصواريخ. لذلك، ستزداد الضربات إيلاماً للجانب الأميركي، كلما ازداد استهتاره بالقوات الأمنية العراقية».

ويشير إلى أن ما تمّ حتى الآن يُعتبر جهداً بسيطاً مما تملكه «كتائب حزب الله» على مستوى الإمكانات التقنية، متوقّعاً أنه في المرحلة الثانية «ستكون هناك مفاجآت».

أما القيادي في «الحشد الشعبي»، علي الفتلاوي، فيوضح أن «هناك أكثر من مرحلة للعمليات العسكرية التي تتبنّاها تنسيقية المقاومة ضد المحتل، ومراحل التصعيد مرتبطة مباشرة بأحداث قطاع غزة والجرائم التي يرتكبها الكيان الصهيوني، وبالتالي المقاومة متجهة نحو التصعيد المفتوح ضد المصالح الأميركية وحتى الإسرائيلية، وخاصة أنه في الوقت الحالي رصدت المقاومة على النطاق الميداني أهدافاً حيوية جديدة ستكون تحت نيران صواريخها». ويطالب الفتلاوي، في تصريح إلى «الأخبار»، الحكومة بأن «تكون جادّة في طرد الاحتلال من أراضينا. والكل بات يعرف أن مهمته ليست للتدريب والاستشارة، وإنما لقتل العراقيين من الحشد الشعبي والقوات الأمنية في القائم وجرف النصر وغيرهما من مواقع». ويشير إلى أنّ «المقاومة في صدد التعامل مع أسلحة حديثة وتقنيات متطورة، لشنّ عمليات نوعية ضد الأميركيين على مستوى العراق وسوريا، وكذلك في البحر الأبيض المتوسط والتكاتف مع اليمن لفرض حصار كامل على الاحتلال».

من جانبه، يقول القيادي في «الإطار التنسيقي»، النائب عامر الفائز، لـ«الأخبار» إن «قادة الإطار في اجتماعاتهم الأخيرة تباحثوا في ملف وجود التحالف الدولي والحاجة إليه، والانتهاكات الأميركية»، لافتاً إلى أن «الحل المتفق عليه هو خروج قوات التحالف لانتفاء الحاجة منها».

ويشدد على أن الحكومة يجب أن «تلتزم بالرغبة الشعبية وقرار البرلمان الذي يقضي بإنهاء الوجود الأجنبي، ولا سيما أن التأخير في تنفيذ القرار سيولّد نقمة شعبية، وسيزيد من مستوى الاستفزاز لدى محور المقاومة ضد الوجود الأميركي».

حرب صامتة على بدو الضفة
الاستيطان الرعوي يزدهر

رام الله ـ **أحمد العبد**

وفّر العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة البيئة المناسبة لمجالس المستوطنات في الضفة الغربية المحتلّة، لتكثيف حربها على التجمّعات البدوية، وذلك بهدف تهجير تلك التجمّعات، والسيطرة على الأراضي التي تقطنها بشكل نهائي. وتمثّل هذه الحرب ذروة أحد أشكال الاستيطان الأكثر فاعلية لسرقة الأراضي، أي الرعوي، والذي يقوم بموجبه مستوطن أو مجموعة مستوطنين برعي أغنامهم في عشرات الدونمات لعدة أيام، ومن ثم يسيّجونها ويستوطنون فيها.

ويشكّل تجمّع «وادي السيق» البدوي شرقي رام الله، والذي كان يؤوي نحو 40 أسرة فلسطينية جرى ترحيلها والاستيلاء على ممتلكاتها، مثالاً صارخاً على ذلك، إذ تكثّفت بعد الحرب هجمات المستوطنين - التي كانت قد بدأت قبل عام - على التجمّع، الذي يرتدي هؤلاء، في خلال إغارتهم عليه، زيّ جيش الاحتلال، مستخدمين أسلحته النارية لتهديد البدو ورعاة الأغنام بالقتل، ومعتدين عليهم وعلى ممتلكاتهم، بغية طردهم. كذلك، كثّف المستوطنون هجماتهم على مسافر يطّا المستهدفة منذ سنوات، تمهيداً للسيطرة على تجمّعاتها وتهجير أصحابها - على غرار ما جرى في تجمّعَي خربة «زنوتا» وخربة «وادي» اللذين هُجّر أهلهما بشكل كامل -، فضلاً عن نصب المستوطنين عشرات الخيام على رؤوس الجبال القريبة من المنطقة والسيطرة عليها.

ويتعرّض البدو، منذ احتلال الضفة الغربية، لملاحقات واعتداءات، تنوّعت ما بين هدم بيوت وبركسات وخيام، وطرد أصحابها لفترات زمنية بذريعة إجراء تدريبات عسكرية في مناطقهم، وإعلانها مناطق عسكرية مغلقة، فضلاً عن مصادرة ممتلكاتهم، من مثل الجرارات وصهاريج المياه، وقطعان المواشي، واعتقال الرعاة وتدفيعهم غرامات مالية أرهقتهم مالياً. وبالفعل، سيطر المستوطنون، من خلال البؤر الرعوية، على مساحات تعادل ضعف المساحة التي سيطرت عليها المستوطنات المقامة منذ احتلال الضفة، فيما يترقّب هؤلاء شرعنة حكومة الاحتلال لهذه البؤر، بعد وعود أطلقتها الأخيرة بجعل نحو 35 بؤرة قانونية.

أما الأغوار الشمالية، فتبقى المنطقة الأهمّ التي يطمح المستوطنون إلى السيطرة عليها وتهجير أهلها، بإيعاز من مجالس المستوطنات والحكومة، علماً أن هذه المنطقة تعدّ ذات أهمية سياسية واقتصادية لسلطات الاحتلال، التي أكدت مراراً رفضها التنازل عنها في أيّ حلّ سياسي، وتمسّكها بإبقاء السيطرة الإدارية والأمنية عليها. وكثّفت إسرائيل، أخيراً، من إجراءاتها التنكيلية في الأغوار، بفرضها غرامات مالية باهظة على البدو لترحيلهم، فضلاً عن مصادرة المواشي، على غرار ما حصل مع مربّي الماشية، إياد أدعيس، من منطقة الجفتلك، والذي أجبره الاحتلال، قبل أيام، على دفع 150 ألف شيكل (40 ألف دولار) في حال رغب في أن يسترد ماشيته التي تمّت مصادرتها، حين كان يرعاها بالقرب من مستوطنة «مسواه». وفي السياق نفسه، يواجه المواطن قدري دراغمة، من سكان عين الحلوة، غرامات مالية، أخرها 144 ألف شيكل (38,5 ألف دولار)، يتوجّب عليه دفعها مقابل الإفراج عن 48 رأس بقر استولى عليها الاحتلال أثناء رعيها في الأغوار، وكانت قد سبقتها غرامة مالية قُدرت بـ 49 ألف شيكل (13 ألف دولار) مقابل الإفراج عن 19 رأس بقر. والجدير ذكره، هنا أيضاً، أن المستوطنين استخدموا، في أكثر من مرة، الطائرات المسيّرة لسكب مواد كيميائية حارقة على خيام البدو، على غرار ما جرى حديثاً في تجمّع عرب الرشايدة، شرقي بيت لحم.

> الخطر يحدق اليوم بالتجمعات القائمة في مناطق الأغوار (22 تجمّعاً) وجنوب الخليل (18 تجمّعاً)

ويقول مدير التوثيق في «هيئة مقاومة الجدار والاستيطان»، أمير داود، إن «الترحيل القسري للتجمّعات البدوية لم يبدأ بعد 7 أكتوبر، وإنما منذ اللحظة الأولى التي دعمت فيها إسرائيل وشجعت البؤر الرعوية الاستيطانية في الضفة». ويضيف، في حديث إلى «الأخبار»، أن «عام 2015 كان عاماً فارقاً، حيث بنيت، بعده، نحو 71% من البؤر الاستيطانية، التي يتركّز جلّها في الشريط الجغرافي المطلّ على السفوح الشرقية للضفة»، علماً أن هذه السفوح تبدأ من الأغوار الشمالية وتنتهي في مسافر يطا، وهي المناطق التي تتواجد فيها كل التجمّعات البدوية. ويهدف زرع البؤر الاستيطانية في تلك المناطق، بحسب داود، إلى «خلق بيئة قاهرة طاردة للتجمّعات البدوية، بحيث يقوم المستوطنون بحرمان البدو ورعاة الأغنام فيها من مساحات الرعي»، علماً أن 18% من مساحة الضفة الغربية مصنّفة كمناطق تدريب عسكري يُمنع الرعاة من الدخول إليها، وجلّها يقع في السفوح الشرقية. ويشير إلى أن «المستوطنين سيطروا على مصادر المياه في السفوح الشرقية، وبالتالي بات الرعاة غير قادرين على رعي أغنامهم وسقايتها»، متابعاً أنهم «شرعوا، منذ السابع من أكتوبر، في تهديد المواطنين بالترحيل أو القتل، وتنفيذ اعتداءات مباشرة طاولت بعضها طواقم الهيئة، والاعتداء عليهم بشكل وحشي في وادي السيق»، موضحاً أن «22 تجمّعاً بدوياً، تتألف من 1537 مواطناً، تمّ ترحيل أهلها منذ 7 أكتوبر فقط»، معتبراً أنه «لولا الحرب الدموية في غزة، لتسبّب هذا التهجير القسري بحراك كبير وضجة حول العالم، كونه يُعتبر جريمة حرب».

وبعدما تركّز التهجير القسري، في الفترة الماضية، على التجمّعات البدوية في شرق رام الله، وشرق أريحا، يلفت داود إلى أن الخطر يحدق اليوم بالتجمّعات القائمة في مناطق الأغوار (22 تجمّعاً)، وجنوب الخليل (18 تجمّعاً)، بعدما باتت «ملاحظة، في الأسابيع الماضية، ظاهرة حجز المواشي وفرض غرامات مالية باهظة وكبيرة على رعاة الأغنام هناك، ما يشي بأن ثمة سياسة جديدة لتضييق الحياة على البدو وتهجيرهم». وبالنظر إلى طبيعة الشريط المستهدف (السفوح الشرقية)، وتمسّك إسرائيل بهذه المساحة منذ أول يوم لاحتلالها، يرى داود أن «المستوطنين مدفوعون من حكومة الاحتلال لتنفيذ تلك الهجمات، وخاصة أن البدو هم حرّاس الأرض الحقيقيون، وإزاحتهم تؤدي إلى تفريغها وتسهيل السيطرة عليها».

تشكّل الأغوار الشمالية المنطقة الأهمّ التي يطمح المستوطنون إلى السيطرة عليها (أ ف ب)

اشتباكات متلاحقة في البحر الأحمر: تصعيد العدوان لا يكبح صنعاء

صنعاء ـ **رشيد الحداد**

جرت معركة غير معلنة بين القوات البحرية اليمنية من جهة، والقوات الأميركية والبريطانية من جهة ثانية، في البحرين الأحمر والعربي وخليج عدن، خلال الـ 48 ساعة الماضية، لتتحوّل هذه المنطقة إلى ساحة اشتباك مباشر بين الطرفين، فيما أضحت المدمّرات والبوارج الأميركية والبريطانية في حالة دفاع، بعدما عجزت عن حماية نفسها ومعها السفن الإسرائيلية. وفي الوقت الذي تحدّثت فيه «هيئة عمليات التجارة البحرية البريطانية» عن تلقّيها أكثر من بلاغ بحدوث انفجارات في البحر الأحمر وخليج عدن خلال الساعات الماضية، علمت «الأخبار»، من مصدرَين، أحدهما ملاحي، أن «القوات البحرية اليمنية تمكّنت من استهداف مدمّرة بريطانية في خليج عدن»، يوم أمس. وقالت المصادر إن المدمّرة البريطانية التي كانت تقوم بأعمال عدائية ضد اليمن في خليج عدن، تسمّى («تايب 45»)، وهي من الفئة المخصّصة بشكل أساسي للدفاع الجوي. وعلى رغم عدم تأكيد صنعاء وقوع الحادثة حتى المساء، إلا أن المصادر أشارت إلى أن المدمّرة تعرضت لعدّة هجمات بالصواريخ والطائرات المسيّرة، من دون أن توضح تفاصيل العملية.

وكانت «هيئة عمليات التجارة البحرية البريطانية» قد أكدت في وقت سابق، أمس، تسجيلها حادثتَي استهداف سفن في خليج عدن والبحر الأحمر. وخلال الـ 48 ساعة الماضية، تم رصد أربعة حوادث تعرّضت لها سفن شحن تجارية أميركية، وأخرى عسكرية، في أكثر من مسرح عملياتي، إذ أعلنت الهيئة البريطانية عن تسجيلها حادثاً فجر الأربعاء، في باب المندب على مقربة من ميناء المخا، الواقع في الساحل الغربي لليمن، والخاضع لسيطرة مليشيات طارق صالح التابعة لـ«الإمارات»، فضلاً عن حادث آخر قالت إنه رُصد بالقرب من سواحل محافظة عدن جنوب البلاد. كما أعلنت تلقّيها أنباء عن أضرار كبيرة لحقت بالسفن المستهدفة، مشيرة إلى أن إحداها أصيبت في جانبها الأيمن.

من جهتها، قالت شركة الشحن الدنماركية «ميرسك» إن سفينتين ترفعان علم الولايات المتحدة، كانتا تعبران مضيق باب المندب صوب الشمال، عادتا أدراجهما بعدما شاهدتا انفجارات قريبة. وذكرت، في بيان، أن «السفينتين لم تتعرّضا لأضرار، ولم يُصب طاقمهما بأذى، وأن البحرية الأميركية رافقتهما خلال عودتهما إلى خليج عدن». وتشغّل السفينتين وحدة تابعة لـ«ميرسك» في الولايات المتحدة، تتولى الشحن لمصلحة وزارتَي الدفاع والخارجية الأميركيتين.

> يأتي استهداف المدمّرة البريطانية عقب مشاركة لندن مع أميركا في العدوان على اليمن

وهيئة المعونة الأميركية وغيرها من الوكالات الحكومية. وقالت الشركة إن «السفينتين مدرجتان في برنامج الأمن البحري والجسر البحري الطوعي مع الحكومة الأميركية، والذي يوفر حماية البحرية الأميركية خلال العبور في المضيق».

كما أعلنت القيادة المركزية الأميركية أن الحوثيين أطلقوا 3 صواريخ باليستية على سفينة «ديتروبت» الأميركية في خليج عدن، مضيفة أن «السفينة العسكرية غرايفلي اعترضت صاروخين بينما سقط الثالث في البحر».

ويأتي تحقيق الهجمات اليمنية أهدافها، على رغم محاولات البوارج والطائرات الأميركية والبريطانية اعتراضها. وتداول ناشطون يمنيون صوراً التُقطت خلال إطلاق البوارج الأميركية مضادات دفاع جوي على مقربة من ساحل رأس العارة في لحج عند البوابة الجنوبية لباب المندب. كما أظهرت الصور لحظة تحليق مكثف لطائرات حربية أميركية وبريطانية، في محاولة لاعتراض الصواريخ والمسيّرات اليمنية في باب المندب.

وأكد ارتفاع معدل الحوادث المعلنة من الجانب البريطاني تصاعد وتيرة العمليات العسكرية التي تنفّذها القوات اليمنية ضد الوجودين الأميركي والبريطاني في البحر الأحمر وخليج عدن. كما كشف في المقابل عن فشل البوارج الأميركية والبريطانية الموجودة بكثافة في مناطق الاشتباك البحري في وقف أو صدّ تلك العمليات.

ويأتي استهداف المدمّرة البريطانية عقب سلسلة اعتداءات بريطانية على اليمن، آخرها منتصف الأسبوع الجاري، حيث اعترف وزير الدفاع البريطاني بشن مقاتلات تابعة لبلاده، سلسلة غارات على مدن يمنية عدة؛ أبرزها العاصمة صنعاء، في إطار الجهد الغربي لحماية الملاحة الإسرائيلية في البحر الأحمر. لكن وزارة الدفاع الأميركية اعترفت بفشل عملياتها العدوانية المشتركة مع بريطانيا ضد اليمن؛ إذ تراجعت عن زعمها تدمير 25% من القدرات الصاروخية اليمنية، وقال سكرتيرها الصحافي، الجنرال بات ريدر، إن قوات التحالف الأميركي - البريطاني دمرت 25 موقعاً لإطلاق الصواريخ و20 صاروخاً.

وتتجاهل واشنطن الحديث عن التكلفة الباهظة لعملياتها في اليمن، علماً أن خبراء عسكريين في صنعاء يؤكدون أن هذه التكلفة هائلة مقارنة بالأهداف التي تزعم الولايات المتحدة تحقيقها. وتتجاوز قيمة صاروخ «توماهوك» 1,5 مليون دولار، من دون احتساب تكاليف العمليات التشغيلية للقوة العاملة عليه، بالإضافة إلى تكاليف طائرات «إف 18» وطائرات «تايفون» البريطانية التي قطعت نحو 3000 كيلومتر من قبرص مع طائرات مرافقة للتزوّد بالوقود. تضاف إلى ذلك تكاليف الأقمار الصناعية التجسّسية والطائرات الاستطلاعية والغواصات والبوارج في البحر الأحمر وخليج عدن.

اعترفت وزارة الدفاع الأميركية بفشل عملياتها العدوانية المشتركة مع بريطانيا ضد اليمن (أ ف ب)

رئاسيات أميركا

ترامب يحسم سباق نيوهامبشير: الطريق إلى الرئاسة أقصر

أكثر فأكثر، يقترب الرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب، من الظفر ببطاقة الحزب الجمهوري لخوض الانتخابات الرئاسية المقبلة، في مقابل الرئيس الحالي، جو بايدن، إذا ما استمرّ هذا الأخير على ترشيحه عن الحزب الديموقراطي. فبعد فوز ترامب السهل نسبياً في ولاية أيوا، شهد السباق الانتخابي انسحاب أحد أبرز منافسيه في الانتخابات التمهيدية للجمهوريين، حاكم ولاية فلوريدا رون ديسانتيس، الذي أعلن تأييده حملة الرئيس السابق، أسوة بالمرشح الآخر عن الجمهوري"، رجل الأعمال فيفيك راماسوامي. وفي حصيلة نهائية شبه رسمية، مع الانتهاء من فرز أكثر من 90% من الأصوات، جاءت حصيلة التصويت في ولاية نيوهامبشير، التي تتميّز بـ"ثقل جمهوري" وازن، إضافةً إلى حضور لافت للمستقلّين فيها، لتمنح

هايلي: ترشيح ترامب من قِبَل الحزب الجمهوري سيعني فوز بايدن بولاية رئاسية ثانية

ترامب تقدُّماً ملحوظاً على منافسته الوحيدة المتبقية في السباق الجمهوري"، نيكي هايلي، بحصده ما نسبته 55% من الأصوات، مقابل حصولها هي على 45%.

ردود الفعل

فور الإعلان عن فوز ترامب بانتخابات ولاية نيوهامبشير، أقرّت هايلي بهزيمتها أمام منافسها، مؤكدة تمسُّكها - إلى الآن - بمواصلة خوض الانتخابات التمهيدية حتى النهاية، لأن "هذا السباق لم ينتهِ بعد"، وفق تعبيرها. وفي محاولتها تأليب الجمهوريين ضدّ المليارديرالجمهوري، حذّرت هايلي، التي شغلت منصب المندوبة الأميركية لدى الأمم المتحدة خلال عهده، من أن ترشيح ترامب من قِبَل الحزب الجمهوري سيعني فوز بايدن بولاية ثانية في الانتخابات المقرّرة في تشرين الثاني المقبل، مشيرةً إلى أن الديموقراطيين يعلمون أن ترامب هو الجمهوري الوحيد في الولايات المتحدة الذي يستطيع بايدن أن يهزمه. من جهته، علّق ترامب على حديث هايلي، بالقول: "لا يهمّني إذا بقيت هايلي في السباق، دعها تفعل ما تريد".

وعطفاً على تصريحات سابقة رجّح فيها بايدن إمكانية تكرار المبارزة الرئاسية بينه، من جهة، وبين ترامب، ومَن سمّاهم "الجمهوريين المتطرّفين"، من جهة أخرى، اعتبر الرئيس الأميركي أن "الديموقراطية" و"الحريات الفردية" صارت على المحكّ بعد فوز ترامب بالانتخابات التمهيدية في نيوهامبشير، فيما أشارت مديرة الحملة الانتخابية لبايدن، جولي تشافيز رودريغيز، إلى أن "نتائج الانتخابات التمهيدية للجمهوريين في ولاية نيوهامبشير تؤكد أن ترامب ضمن عملياً ترشيح الحزب الجمهوري".

اعتبر بايدن أن «الديموقراطية» و«الحريات الفردية» صارت على المحكّ بعد فوز ترامب (أ ف ب)

سيناريو عام 2020

وبحسب محلّلين متابعين للشأن الأميركي، فإن نجاح ترامب في الانتصار على منافسيه الجمهوريّين الآخرين في انتخابات نيوهامبشير، يكتسي دلالات مهمّة. ذلك أنه يشير، وانطلاقاً من التوجّهات السياسية التقليدية القائمة لدى أبناء الولاية، إلى التأييد الذي يتمتّع به الرئيس السابق، سواء في أوساط التيارات القوية داخل "الجمهوري"، أو في أوساط قواعد الناخبين المؤيّدين لـ"الديموقراطي"، وحتى المستقلّين في الولاية المذكورة، وبخاصة أولئك الذين يتبنّون موقفه العنصري من قضايا اللاجئين داخل الولايات المتحدة، وعلى رأسهم العرب والمسلمون، وبيّسفّون مع هواجسه حيال المسائل الأمنية، كالوضع على الحدود مع المكسيك. والجدير ذكره، هنا، أن قسماً كبيراً من القواعد الناخبة المحافظة"، التي هي في معظمها مؤيدة للجمهوريين، يدرج القضايا المثارة ضدّ ترامب أمام القضاء الأميركي في خانة ما يعتبره "مؤامرة سياسية تحاك ضدّه". وممّا يعزّز فرضية ترسيخ ترامب لنفسه كمرشّح عن الحزب الجمهوري في السباق الرئاسي المرتقب، هو أن الفوز ببطاقة ترشيح الحزب في "الرئاسيات"، وفق ما درج عليه العرف السياسي القائم في الولايات المتحدة على مرّ التاريخ، كان على الدوام من نصيب الفائز بالانتخابات التمهيدية في أول ولايتين.

(الأخبار)

السودان

زحمة مبادرات عقيمة: الحرب تطيل إقامتها

الخرطوم ـ **مي علي**

لا يبدو أن ثمة أفقاً واضحاً للجهود التفاوضية الرامية إلى إنهاء الحرب في السودان، والتي يبدو أنها تمضي في طريق مسدود، بخاصة بعد إغلاق الحكومة السودانية الباب بصورة نهائية أمام مساعي "الهيئة الحكومية للتنمية" (إيغاد)، بإعلانها تجميد عضويتها في المنظمة الأفريقية بشكل كامل. وأتى قرار الحكومة ردّاً على إدراج "إيغاد"، التي تضمّ 6 دول شرق أفريقية، بندّاً عن السودان أثناء قمّة رؤساء دولها، والتي انعقدت، الخميس الماضي، في العاصمة الأوغندية كمبالا، وقاطعتها الحكومة السودانية، وحضرها قائد قوات "الدعم السريع"، محمد حمدان دقلو (حميدتي). ودعت "إيغاد"، في ختام قمّتها تلك، طرفي الصراع، إلى عقد لقاء مباشر خلال أسبوعين، ووقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار، تمهيداً للمضي قدماً في طريق الحلّ السياسي.

يرزح الشعب السوداني تحت وطأة الحرب التي دخلت شهرها العاشر

يضاف إلى ما تقدّم، أن قوات "الدعم السريع" تشارك في ورشة تنظّمها منظمة "بروموديشن" الفرنسية في القاهرة، بدأت أول من أمس وتمتدّ لثلاثة أيام، ودُعيت إليها أيضاً الحركات المسلّحة الموقّعة على اتفاق "سلام جوبا"، لبحث الأوضاع في دارفور، وإمكانية الاتفاق على وقف لإطلاق النار في ولاية شمال دارفور، توطئة لفرضه على بقية ولايات المنطقة. إلّا أن ذلك لا يبدو ممكناً في ظلّ إعلان الجيش مقاطعته الورشة، فيما يبدو أن "الدعم" تسعى إلى خلق منابر بديلة لـ"منبر جدة"، الذي كانت قد التزمت بإعلانه الموقّع من قبلها ومن قبل الحكومة في أيار الماضي، وذلك بعدما عُلّقت المفاوضات الجارية عبره مطلع الشهر الماضي، على خلفية تمسُّك قوات محمد حمدان دقلو (حميدتي) بالإبقاء على المواقع ونقاط التفتيش في المناطق الخاضعة لسيطرتها في العاصمة الخرطوم. غير أن محلّلين سياسيين يرجّحون أن "الدعم" لا تهدف إلى البحث عن حلول سلمية، بل تسعى إلى إطالة أمد الحرب واستنزاف الدولة السودانية توطئة لتفكيكها وإعادة تقسيم الأرض.

وفي هذا الإطار، يرى المحلّل السياسي، عبد الحميد احمد، أن "هذا المخطّط صهيوني قديم تديره بالوكالة دولة الإمارات التي تقدّم الدعم المباشر لقوات الدعم السريع". ويضيف، في حديث إلى "الأخبار"، أن "غياب الهدف والأجندة التي تعبّر عن قوات الدعم السريع، يجعل من فرص الحلّ التفاوضي المطروحة، بالإضافة إلى المنابر جميعها، غير خالية من شبهة التواطؤ مع مشروع تمزيق السودان"، مستنكراً مساواة الولايات المتحدة، المشاركة في منبر جدة، بين الجيش السوداني وقوات "حميدتي" التي مارست أبشع أنواع الانتهاكات في حقّ المواطنين، لافتاً أيضاً إلى أن "الدول الأوروبية تهدّد بفرض عقوبات على الجيش بهدف إنهاكه وإطالة أمد الحرب".

وفي المقابل، وبينما يقف "المجتمع الدولي" عاجزاً إزاء الأزمة السودانية، مكتفياً بجهود دبلوماسية خجولة متمثّلة في المشاركة في "منبر جدة"، وإعلانه دعم جهود المنظّمات الأفريقية، لجأ الاتحاد الأوروبي، بداية الأسبوع الجاري، إلى فرض عقوبات على بعض الأفراد والشركات المملوكة لطرفي النزاع، على خلفية "دعم الأنشطة التي تقوّض الاستقرار والانتقال السياسي في البلاد". واستهدف القرار الأوروبي، الذي نصّ على تجميد الأصول وحظر توفير الأموال أو الموارد الاقتصادية بصورة مباشرة أو غير مباشرة، شركتَين مشاركتَين في تصنيع الأسلحة والمركبات للقوات المسلّحة، بالإضافة إلى شركة "زادنا للاستثمار" التي يسيطر عليها الجيش، وثلاث شركات تابعة لـ"الدعم السريع" تشارك في شراء معدات عسكرية لقواتها. ويأتي ذلك فيما يرزح الشعب السوداني تحت وطأة الحرب التي دخلت شهرها العاشر، حيث يعيش المواطنون أوضاعاً إنسانية وأمنية بالغة التعقيد، ولا سيما في المناطق التي تشهد عمليات الاقتتال في الخرطوم والجزيرة وولايات دارفور، بعدما علّقت المنظمات الإنسانية أعمالها هناك. وبحسب تقرير لـ"منظمة الغذاء الدولي"، فإن البلاد "تواجه كارثة إنسانية"، بينما يواجه "5 ملايين شخص من بين 18 مليوناً، الجوع الحاد"، ويتواجد 75% من المحتاجين في مناطق يصعب الوصول إليها بسبب المعارك، ومن دون مساعدتهم، هناك خطر كبير لأن ينزلقوا إلى الكارثة".

تتمسّك «قوات الدعم السريع» بالإبقاء على المواقع ونقاط التفتيش في المناطق الخاضعة لسيطرتها (أ ف ب)

تقرير

9

تركيا تواصل ازدواجيّتها: السويد إلى «الناتو» رسمياً

محمد نور الدين

بعد طول انتظار، قارب سنة ونصف السنة، حسم البرلمان التركي قرار انضمام السويد إلى عضوية «حلف شمال الأطلسي»، وصوّت بعد جلسة مارثونية استمرّت أكثر من ستّ ساعات، منتصف ليل الثلاثاء - الأربعاء، بغالبية 287 صوتاً لمصلحة القرار، في مقابل اعتراض 55 نائباً، وامتناع أربعة عن التصويت، علماً أن مجموع نواب البرلمان يبلغ 600. وكان يكفي أن يصوّت نصف عدد الأعضاء المشاركين في الجلسة على مشروع عضوية السويد، والذي أُدرج مع مشروعَين آخرين يتعلّقان بالعلاقات الدولية، هما: اتفاق التجارة الحرة مع ماليزيا، واتفاق الإعفاء من الضريبة المزدوجة مع كوريا الجنوبية، لتمريره، فيما يُنتظر الآن أن يوقّعه الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، ويرسله إلى الأمانة العامة لـ«الناتو» في بروكسل، لتصبح السويد قانونيّاً العضو الرقم 32 في الحلف. وفي هذا الإطار، وصف رئيس وزراء السويد، أولف كريستيرسون، موافقة البرلمان التركي بـ«الخطوة الإيجابية»، فيما شدّد السفير الأميركي في أنقرة، جيف فليك، على «ارتباط تركيا بحلف شمال الأطلسي والشراكة البنّاءة».

وتمّ تمرير القرار بأصوات نواب حزبَي «العدالة والتنمية» و«الحركة القومية»، إلى جانب أحزاب المعارضة الثلاثة: «الشعب الجمهوري» بزعامة أوزغور أوزيل، و«المستقبل» بزعامة أحمد داود أوغلو، و«الديموقراطية والتقدّم» بزعامة علي باباجان، علماً أن هؤلاء لا يفوّتون مناسبة إلّا وينتقدون فيها سياسات تركيا الخارجية. ومن جهتها، عارضت أحزاب «السعادة» الإسلامي، و«الجيّد» القومي، و«العمّال التركي» اليساري، وأخرى متحالفة مع «العدالة والتنمية»، من مثل «الرفاه من جديد» بزعامة فاتح أربكان، و«الدعوة الحرّة» الأصولي، القرار، فيما لم يشارك حزب «الشعوب للديموقراطية والمساواة» الكردي في التصويت، الذي غادر نوّابه قبل بدئه. واغتنم النواب المعترضون على القرار، الجلسة البرلمانية للتصويت على سياسة تركيا الخارجية، والتي رأى النائب مصطفى قايا، باسم «السعادة»، أنها أضحت وسيلة لخدمة مصالح إردوغان وحزبه. وبرّر النائب عن «الجيّد»، قوراي أيدين، بدوره، معارضة حزبه عضوية السويد بعدم التزام الأخيرة بمكافحة «الإرهاب الكردي، وجماعة فتح الله غولين»، و«سقوطها في امتحان حرّية التعبير ومكافحة الإرهاب»، منتقداً، في الوقت نفسه، سياسة إردوغان تجاه إسرائيل التي تبيد الفلسطينيين، متسائلاً: «كيف يمكن له أن يوفّق بين تأييد التوسيع لحلف شمال الأطلسي ومواجهة سياسة إسرائيل الإرهابية، إذ تكتفي أنقرة بالتلفّز ولا تفعل سوى تنظيم المهرجانات؟». أما النائب عن «الشعب الجمهوري»، أوغوز صالحي، فعلّل تأييد حزبه القرار بالقول إن «حلف شمال الأطلسي يبقى القوّة الوحيدة القادرة على منع تهديد الاستقرار والأمن العالميَّين وتخريبهما، كما أن الحزب يدعم سياسة توسيع الحلف وضمّ أعضاء جدد إليه»، فيما شكّلت موافقة حزبَي داود أوغلو وباباجان، مفاجأة الجلسة.

وفي وقت أظهر فيه استطلاع للرأي نشرت نتائجه وكالة «الأناضول»، أن 92% من المستطلعين يرفضون انضمام السويد إلى «الناتو»، كان زعيم «حزب وطن» القومي الصغير، دوغو بيرينتشيك، يتوجّه بنداء إلى النواب لرفض القرار، الذي اعتبر أنه يشكّل «إهانة لتركيا وفلسطين، حيث تُقلع الطائرات الأميركية من تركيا عبر قبرص لتقصف غزة، فضلاً عن أن الولايات المتحدة تدعم حزب العمّال الكردستاني». وكان الكاتب مراد يتكين، قد أورد، أول من أمس، مؤشّرات قوية إلى أن البرلمان التركي يتّجه إلى الموافقة على عضوية السويد، بالقول إن أنقرة وافقت على مشاركة استوكهولم في مناورات «المدافع الصلب» (steadfast defender) التي ستبدأ الأسبوع الجاري، وتُعتبر من الأكبر في تاريخ «الأطلسي»، علماً أنها ستجري على أراضي بولندا وألمانيا ودول البلطيق، وتستمرّ حتى أيار المقبل. ومع أن تركيا كانت قد ربطت بين الموافقة على العضوية، وحصولها من واشنطن على طائرات «إف-16»، فإن الكاتب جزم أنه سواء التزم الرئيس الأميركي، جو بايدن، بوعده تسهيل بيع الطائرات، أم لم يلتزم، فإن موافقة البرلمان التركي حاصلة.

شكّلت موافقة حزبي داود اوغلو وباباجان على قرار انضمام السويد إلى «الناتو» مفاجأة الجلسة

اغتنم النواب المعترضون على القرار الجلسة البرلمانية للتصويت على سياسة تركيا الخارجية (أ ف ب)

أمّا الانزعاج الروسي من الخطوة، فيمكن تجاوزه؛ ذلك أن موسكو «تتفهّم» الوضع الصعب لأنقرة، وتعرُّضها لضغوط تفوق طاقتها على التحمّل. وإذ يتحسّب إردوغان لرياح أميركية معاكسة لبيع الطائرات، فهو يواصل اللعب على التناقضات بين الغرب وكل من روسيا وإيران، وهو ما يظهر بوضوح عبر اجتماعات «مجموعة أستانا»، التي بدأت في كازاخستان أمس، وتستمرّ حتى اليوم. كذلك، استقبل إردوغان، أمس، نظيره الإيراني، إبراهيم رئيسي، الذي يزور تركيا، بعد تأجيل زيارته مرتَين خلال الأسابيع الأخيرة، فيما أكّد الناطق باسم الكرملين، ديمتري بيسكوف، أنّ التحضيرات قائمة لزيارة الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، إلى تركيا.

وتجدر الإشارة إلى أنّ مناورات «المدافع الصلب» تحاكي مواجهة حرب شاملة مع روسيا، إذ رأى الأميرال الهولندي ورئيس اللجنة العسكرية لـ«الناتو»، روبرت باور، أنه يتوجّب على الحلف أن يكون مستعدّاً لحرب واسعة مع روسيا في العشرين سنة المقبلة. وقال: «إنّنا في عصر يتوجّب أن ننتظر فيه ما ليس متوقّعاً. الحلّ الوحيد في أوكرانيا هو تقوية الجبهة العسكرية ضدّ روسيا». وسيشارك في هذه المناورات أكثر من 90 ألف جندي، و50 سفينة حربية، و80 طائرة مقاتلة، و133 دبابة، و533 حاملة جند، أو ما مجموعه 1100 آلية عسكرية برية وجوية وبحرية. ومناورات «المدافع الصلب» هي الأكبر منذ انتهاء الحرب الباردة، علماً أن المناورات الأطلسية الأضخم جرت في عام 1988، وشارك فيها 125 ألف جندي، بينما شارك 50 ألف جندي في مناورات لـ«الناتو» عام 2018.

أوكرانيا

يأس أوروبي من المساعدات: واشنطن «تتخلّى» عن كييف

ريم هاني

في وقت تتعرّض فيه أوكرانيا لقصف روسي وصفته الأمم المتحدة بأنه «الأعنف» خلال الشهر الجاري، وطاول، أخيراً، عمق عاصمتها كييف، يبدو الرئيس الأوكراني، فولوديمير زيلينسكي، أكثر غرقاً في «وحدته» من أيّ وقت مضى، وسط غياب أيّ أفق لحلحلة قريبة في خصوص تلقّي بلاده مساعدات إضافية من حلفائها، ولا سيما الولايات المتحدة، حيث يقوّض "تعنّت" الجمهوريين كلّ فرصة لتجاوز الانقسامات الداخلية حول هذا الملفّ. ودفع ما تقدّم، ببعض «الشركاء الأوروبيين» إلى التشكيك، بشكل أكثر صراحة، في مصداقية واشنطن حيال «ضمان أمن» القارة الأوروبية، وبزيلينسكي إلى اللجوء إلى الصين، في إطار مساعيه للتوصّل إلى صيغة معينة لإنهاء الحرب، والتي لا تلقى، في ما يبدو، «آذاناً صاغية» لدى بكين أيضاً.

وتعرّضت ثلاث مدن أوكرانية، من بينها كييف وخاركيف في الشرق، أول من أمس، لقصف روسي بأكثر من 40 صاروخاً بالستياً وصاروخ كروز وصاروخاً موجهاً مضاداً للطائرات، فشلت أنظمة الدفاع الأوكرانية، بما فيها تلك التي تلقّتها من الغرب، في اعتراض نصفها تقريباً. وأسفرت الغارات، طبقاً لرواية السلطات الأوكرانية، عن سقوط قتلى وتدمير مبانٍ سكنية. ويأتي ذلك في وقت لا تزال فيه مساعي الرئيس الأميركي، جو بايدن، لتجاوز «عقبة» إرسال المزيد من التمويل إلى القوات الأوكرانية، تبوء بالفشل، علماً أن آخر هذه المحاولات كانت الأسبوع الماضي، حين عُقدت مداولات بين الرئيس وقادة الكونغرس في هذا الخصوص، استمرّت على مدى 11 ساعة. وتعقيباً على اللقاء المذكور، أفادت صحيفة «واشنطن بوست» بأنه «بخلاف الإيجابية» التي تم التعبير عنها بعد اجتماع البيت الأبيض، فإن احتمال تمرير أيّ مساعدات إضافية لأوكرانيا، في مجلس النواب الذي يقوده الجمهوريون، أصبح شبه معدوم تقريباً.

وفي الإطار نفسه، يرى مراقبون أن البيت الأبيض ومجلس الشيوخ «وقعا في فخّ» الجمهوريين المتطرّفين في مجلس النواب، والذين كانوا يتعمّدون، منذ اللحظة الأولى، «قتل» أيّ فرصة لإرسال المزيد من المساعدات، عبر ربط الأخيرة بإيجاد حلّ لأزمة الهجرة عبر الحدود المكسيكية - الأميركية. واستشهدت الصحيفة بـ«الإشارات المتضاربة» التي بعث بها رئيس مجلس النواب، الجمهوري مايك جونسون، المقرّب من الرئيس السابق، دونالد ترامب، في أعقاب الاجتماع؛ فبينما حاول جونسون الإيحاء بأن المباحثات كانت «مثمرة»، مشيراً إلى أنه تم التوصّل إلى بعض «الإجماع» حول اتفاق ما، فقد عاد واكد، بعد ساعات فقط، في لقاء على قناة «فوكس نيوز»، أنه «يتشاور مع ترامب من كثب» حول ذلك الملفّ، علماً أنّ الأخير يقود «حملة نشطة» لمنع أيّ «تنازل» من الجمهوريين في هذا المجال. وفي مكالمة مسرّبة مع بعض أعضاء الحزب الجمهوري، حصلت عليها «واشنطن بوست»، ذهب جونسون في موقفه أبعد ممّا تقدّم، مؤكداً أنه لن يقبل بتمرير أيّ صفقة في «الشيوخ»، وأنه لا يعتقد أنه سيتم حلّ قضية الحدود، قبل أن يصل رئيس جمهوريّ إلى البيت الأبيض.

ومن جهتم، يرى كثيرون أنه ليس لدى جونسون، حالياً، أيّ خطّة فعلية أو حافز سياسي» لتقديم تنازلات حول أيّ من الملفّين المشار إليهما، ما يؤجّج «الفوضى التشريعية» في الكونغرس، ويجعل إرسال أيّ تمويل إلى أوكرانيا مهمّة شبه مستعصية.

احتمال تمرير أيّ مساعدات إضافية لأوكرانيا اصبح شبه معدوم تقريباً

على أنّ حجج الجمهوريين الرافضين للتمويل غير محصورة فقط بأزمة الحدود، بل هم يطرحون على بايدن، الذي يدفع في اتّجاه تمرير حزمة مساعدات جديدة بقيمة 60 مليار دولار، جملة من الأسئلة، تتمحور حول طريقة إدارة الأموال الأميركية التي تم إرسالها بالفعل إلى أوكرانيا، ومساهمات حلفاء كييف الآخرين في جهود التمويل هذه، بالإضافة إلى خطّة الأوكرانيين لـ«تحقيق النصر» بعد فشل «الهجوم المضاد».

وعلى ما يبدو، فإنّ «الجمود» الأميركي في ما يتعلّق بملفّ المساعدات، أصبح يدقّ ناقوس الخطر بشكل متزايد في العواصم الأوروبية. وفي هذا السياق، أورد موقع "بوليتيكو" الأميركي أن مجموعة من البرلمانيين الأوروبيّين أمضوا، الشهر الحالي، أسبوعاً كاملاً في واشنطن من أجل «حشد المزيد من الدعم لأوكرانيا»، ولكنهم خرجوا بخلاصات «محبطة» في أعقاب لقاءاتهم مع صناع السياسة والمشرّعين الأميركيين، والتي جعلتهم يشكّكون في مدى التزام الولايات المتحدة بدورها في ضمان «أمن أوروبا». ووفقاً لمشرّعين من المملكة المتحدة وفرنسا وإسبانيا وليتوانيا وجمهورية التشيك، شاركوا في الجولة، فإنهم «سئموا» من التخبّط بين الإدارة الأميركية والكونغرس، في وقت لا تزال فيه القوات الروسية تسيطر على مساحة كبيرة من كييف. وأشار هؤلاء إلى أنّه «من المؤلم» إنفاق هذا الكمّ من الطاقة لإقناع «أميركا بأن تكون أميركا»، وأنهم لمسوا الكثير من "اللامبالاة" لدى المشرّعين الأميركيين، في ما يتعلق بتأخير إرسال المساعدات الأوكرانية لـ«أشهر» عدة. لكن ما تقدّم لا يعني أن الدول الأوروبية لا تشهد بدورها انقسامات حول إرسال المزيد من الأموال لكييف؛ فقد شكّكت كلّ من المجر وسلوفاكيا، أخيراً، في خطّة الاتحاد الأوروبي لتمويل حزمة مساعدات تزيد قيمتها على 50 مليار دولار، لدعم مجهود زيلينسكي الحربي.

بكين لا تستجيب

وفي مؤشر إلى مدى الإحباط الذي وصل إليه صناع السياسة في كييف، أورد "بوليتيكو"، في تقرير منفصل، أن "التمنّع" الصيني عن عقد لقاءات مع المسؤولين الأوكرانيين، بناء على طلب منهم، وجّه، هذا الشهر، "ضربة" جديدة إلى أوكرانيا. وفي التفاصيل، يذكر الموقع أن عقد لقاء مع الوفد الصيني الذي سافر إلى سويسرا، لحضور "المنتدى الاقتصادي العالمي" في دافوس، كان من شأنه أن يمثّل فرصة كبيرة للمسؤولين الأوكرانيين، الذين يكثّفون مساعيهم لدفع بكين نحو تأدية دور أكبر في "محادثات السلام"، بعدما أعلنت سويسرا، في وقت سابق، نيّتها استضافة مؤتمر دولي من أجل التوصّل إلى "حل سلمي للنزاع في أوكرانيا". إلّا أنه ورغم تأكيد أندريه يرماك، مدير مكتب الرئيس الأوكراني، أنه "من الضروري أن تشارك الصين" في هذا الجهد، وحديث زيلينسكي عن أنّ الفرصة ستكون سانحة لـ"الدردشة" مع رئيس الوزراء الصيني، لي تشيانغ، في سويسرا، فإنّ أيّاً منهما لم ينجح في تأمين لقاء مع المسؤولين الصينيين. وطبقاً لـ"بوليتيكو"، فقد بدا قرار الصين بعدم الاجتماع مع الأوكرانيين "متعمّداً"، ولا علاقة له بأيّ مشكلات "في الجدول الزمني"، فيما قال مسؤول أميركي كبير إن بكين رفضت طلب كييف عقد اجتماع، في موقف مردّه إصرارها على الاستمرار في دعم موسكو، وعدم إزعاجها بمثل هذه اللقاءات.

طوفان الأقصى

واشنطن وتل أبيب تكلّفان باريس بالمحاولة مجدداً
المرحلة الثالثة في غزة تسمح بوقف النار مع لبنان

حتى مساء أمس، كان لبنان بجانبَيه الرسمي والسياسي في انتظار النتائج الكاملة لزيارة وزير الدفاع الفرنسي سيباستيان لوكورنو لتل أبيب قبل أيام، في وقت بعثت فيه الولايات المتحدة الأميركية برسائل إلى لبنان مباشرة، ومن خلال وسيط عربي.
وبحسب ما هو متداول، فإن الوسطاء من الولايات المتحدة الى فرنسا الى الجهات العربية، يركّزون على نقطة واحدة، وهي أن دخول الحرب على غزة مرحلتها الثالثة سوف يفرض وتيرة مختلفة جداً عن العمليات العسكرية، بما يؤدي الى وقف شبه كامل لإطلاق النار، ما يسمح بإقناع حزب الله بوقف عملياته على طول الحدود مع فلسطين المحتلة.
وقد نقل الوسطاء تقديرهم بأن المرحلة الثالثة سوف تبدأ مطلع الشهر المقبل، وسوف ينسحب بموجبها جيش الاحتلال من معظم قطاع غزة، ويعيد انتشاره ضمن حزام ضيّق على طول الحدود مع القطاع، مع الإبقاء على نقاط تمركز في المنطقة الوسطى، وتحديداً في منطقة وادي غزة، فيما سوف تتوقف العمليات العسكرية الواسعة من اجتياحات الى غارات واسعة، وأن إسرائيل سوف تعلن أنها تحتفظ لنفسها بحقّ «مواصلة العمليات الهادفة الى تحقيق هدف القضاء على حماس واستعادة أسراها».
وبحسب التفسيرات التي يحملها الوسطاء، فإن هذه المرحلة «سوف تعني وقف العمليات العسكرية الكبيرة، وسوف يلتفت العالم إلى صورة جديدة للحرب، وبالتالي، لن يكون هناك مبرّر لاستمرار جبهة المساندة القائمة الآن في لبنان أو في جبهات أخرى».
ويبدو أن العدوّ يعوّل كثيراً على هذه الوساطة لأجل تحقيق سلّة من الأهداف التي تزعجه، وذلك انطلاقاً من قناعة إسرائيلية تقول: «إن حزب الله له دور أساسي وكبير في كل ما يجري ليس في لبنان فقط، بل في سوريا والعراق وحتى اليمن، وإن إقناع حزب الله بالتسوية سوف يفتح الباب أمام وقف كل أنواع الإسناد التي تقوم بها مجموعات مقاومة دعماً للفلسطينيين في غزة».
ويكرر الوسطاء، أن النقاش يقوم الآن على وقف العمليات العسكرية، قبل الدخول في نقاش مختلف حول كيفية إدارة الوضع على الحدود مع لبنان إلى هذه المنطقة بصورة تدريجية، سيّما أن الوسطاء ينقلون وجود أزمة كبيرة نتيجة نزوح أكثر من 125 ألف مستوطن إلى وسط الكيان وجنوبه.

(الأخبار)

«اليونيفل» تعدّ خطة إعادة انتشار ربطاً بتصعيد العدو

(أ ف ب)

آمال خليل

تواصلت المواجهات على طول الحدود بين لبنان وفلسطين المحتلة، وشنّت المقاومة الإسلامية عدداً من العمليات ضد مواقع وتجمّعات للعدو في القطاعات الغربي والأوسط والشرقي وصولاً إلى المواقع في مزارع شبعا المحتلة، مستخدمة المزيد من الصواريخ المضادة للدروع وصواريخ بركان.
أما العدو، فشنّ المزيد من الغارات الجوية في خراج عدد كبير من البلدات الجنوبية. وبرز في الأيام الأخيرة، تصعيد العدو الإسرائيلي عدوانه جنوباً، ليس فقط في العمق الجغرافي، بل أيضاً في المربع الأكثر اكتظاظاً بالنازحين من البلدات الحدودية، وأن الغارات الجوية التي استهدفت منزلَين في مجدل سلم والجميجمة الإثنين والثلاثاء الماضيين، أدّت إلى تضرر عشرات المنازل، وأجبرت النازحين والمقيمين على إعادة تقييم البلدات التي صُنفت طوال الأشهر الأربعة الماضية أمنة.
وعُلم أن اللجان المحلية المعنية بترتيب شؤون النازحين بدأت وضع خطة نزوح بديلة في حال واصل العدو استهداف هذه البلدات. علماً أن مصادر أكّدت أن لدى الجيش اللبناني واليونيفل معطيات تؤكد نية إسرائيل التصعيد، وإجبار النازحين والمقيمين على إفراغ الحافة الأمامية وقراها الخلفية، ورسم حزام ناري بقصف بلدات تبعد عن الحدود حوالي 20 كيلومتراً من الحدود.
وقد عزّز المخاوف من التصعيد إنهاء قيادة اليونيفل وضع دراسة لإعادة انتشار قواتها وإخلاء بعض مراكزها ودمج عناصرها في مراكز أكبر. فبعد تطبيق خطة إخلاء الموظفين إلى شمالي الليطاني وحماية الجنود في مآجئ المعسكرات وتعليق غالبية الدوريات الميدانية، شرعت الناقورة في وضع خطة إعادة هيكلة عددية وجغرافية، فُضلت على قياس مصلحة إسرائيل وأمنها، وقالت المصادر إنها «تقضي بإخلاء عدد من المراكز الصغيرة وتلك التي تقع على تماس مع المواقع الإسرائيلية، الإخلاء والدمج وتخفيض العديد بقابلها، بحسب الخطة، «إنشاء قوة رديفة مهمتها الانتشار على الحدود الجنوبية لضمان عدم تنفيذ حزب الله لطوفان الجليل عند الحدود الشمالية».
ومنذ بدء العدوان الأخير، يشكو الجنوبيون من عدم فعالية دور اليونيفل في حفظ السلام وحماية المدنيين. ورغم وجود أكثر من عشرة آلاف جندي أممي في أكثر من ثلاثين مركزاً في منطقة جنوب الليطاني، لم تتوانَ إسرائيل عن قصف أحياء قريبة من تلك المراكز التي تضرّر بعضها، فكيف سيكون الحال إذا انسحبت القوات الدولية من مناطق واسعة؟.

> ينوي العدوّ إجبار النازحين والمقيمين على إفراغ الحافة الأمامية وقراها الخلفية

بوحبيب: وقف حرب غزة

من جانبه، واصل وزير الخارجية اللبناني عبدالله بوحبيب زيارته لنيويورك، والتقى أمس وزير خارجية النمسا الكسندر شالنبرغ، كما أجرى مشاورات مع وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي ونظيره التركي حقان فيدان، والقى كلمة لبنان في اجتماع مجلس الأمن، شرح فيها موقف لبنان لجهة «فشل سياسة البحث عن مسكّنات كلما اشتدت وتيرة الصراع، لأن القضية الفلسطينية مفتاح السلم، وبوابة الأمن في الشرق الأوسط، من خلال إنهاء احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية، واللبنانية، والسورية، كي نعيش معاً، ويعترف بعضُنا ببعض وفقاً لقرارات الشرعية الدولية. فلا سلام مستدام من دون عدالة للفلسطينيين، إن أنصاف الحلول والتسويات المؤقتة تُولّد فقط الحروب والدمار».
وقال: «إن رؤية لبنان من أجل تحقيق الأمن والاستقرار المستدام في جنوب لبنان تقوم على لبنان الجنوبية. فلبنان لا يريد الحرب، ولم يسعَ يوماً، ولا يسعى اليوم إليها». وقال: «وجود فرصة تاريخية لهدوء مستدام على حدود إسرائيلية تقول: «إن حزب الله له دور أساسي وكبير في كل ما يجري ليس في لبنان فقط، بل في سوريا والعراق وحتى اليمن، وإن إقناع حزب الله بالتسوية سوف يفتح الباب أمام وقف كل أنواع الإسناد التي تقوم بها مجموعات مقاومة دعماً للفلسطينيين في غزة».
ويكرر الوسطاء، أن النقاش يقوم الآن على وقف العمليات العسكرية، قبل الدخول في نقاش مختلف حول كيفية إدارة الوضع على الحدود مع لبنان إلى هذه المنطقة بصورة تدريجية، سيّما أن الوسطاء ينقلون وجود أزمة كبيرة نتيجة نزوح أكثر من 125 ألف مستوطن إلى وسط الكيان وجنوبه.

(الأخبار)

◄ إعلانات رسمية ►

تبليغ
صادر عن محكمة النبطية المدنية/ عقاري
يدعو قلم هذه المحكمة المدعى عليهم جوزف وخليل وفرنسوا الياس عبدو وانطوان وميلاني وسوزان وسليمان وجوزف صبحي عيسى ومارون الخوري بولس عنيد وهلا علي حسيني ومحمد وأمل وسمر وناهية وغادة وعائدة وعلي قاسم عون، آخر مقام معروف لهم الكفور، والمجهولي محل الإقامة الحضور إليه لاستلام أوراق الدعوى ومرفقاتها رقم مدوّر 2024/550 المقامة عليكم من حسين حسن الزين ورفيقيه بوكالة المحامي علي جابر، بمادة حق مرور وعليكم اتخاذ محل إقامة لكم ضمن نطاق المحكمة ما لم تكونوا ممثلين بمحام حيث يُعد مكتبه مقاماً مختاراً لكم وإلاّ جاز إبلاغكم الأوراق وموعد الجلسة بواسطة رئيس القلم والتعليق على لوحة الإعلانات ضمن المهلة القانونيّة من تاريخ النشر.
الكاتب
هديل بدران

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب أحمد عبد الأمير حكيم بوكالته عن مصطفى حسن سلام مُوكله ربيع محمود ضاهر وعن ابنته القاصر ليلى ربيع ضاهر شهادتي قيد بدل ضائع لكل عقار من العقارين 387 و391 عين قانا.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب علي حسن زبيب مُوكليه ياسر ومحمد علي قاطبي شهادتي قيد بدل ضائع لعقار 54 أرنون.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب اسماعيل جودت الشامي سند تمليك بدل ضائع للقسم 6 بلوك B من العقار 2303 جرجوع.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلبت سميه أحمد ترحيني بوكالتها عن سمر علي زين مُوكلها علي عباس زين شهادة قيد بدل ضائع للعقار 2961 جباع.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب علي حسين جابر بوكالته عن علي داود طباجة مُورثه أسعد داود طباجة شهادة قيد بدل ضائع للعقار 1007 كفرتبنيت.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب علي حسين جابر بوكالته عن علي جابر جابر المُشتري من البائعة زينب ديب اسماعيل شهادة قيد بدل ضائع للعقار 1482 ميفدون.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب لطفي عبد اللطيف عياش مُوكله أديب إبراهيم حلاوي شهادة قيد بدل ضائع للعقار 1040 قاقعية الجسر.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب أحمد علي يونس مُوكلته حياه أحمد أيوب شهادة قيد بدل ضائع للعقار 1720 عين قانا.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب محمود حسن مشيمش مُورثه محمود علي مشيمش شهادة قيد بدل ضائع للعقار 131 كفرصير.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلبت عبير حسين أيوب بوكالتها عن علي محمد أيوب مُوكلته غنوة علي غندور شهادة قيد بدل ضائع للعقار 311 كفرفيلا.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب حسن محمود شعبان مُوكله محمود حسن شعبان سند تمليك بدل ضائع للقسم 7 بلوك A من العقار 3695 أنصار.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب قاسم شكر شهادة قيد بدل ضائع للعقار 1732 جبشيت.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب فوزي حبيب مزهر شهادة قيد بدل ضائع للعقار 4091 نبطية التحتا.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب محمد محمود الأخرس بصفته مُشتري من البائعة مالكة في العقار فاطمة محمود الأخرس شهادات قيد بدل ضائع للعقارات 124 و126 و653 كفرتبنيت.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب منى إسماعيل أبو ظهر مُوكلها أحمد حسين فواز سند تمليك بدل ضائع للقسم 7 بلوك A من العقار 1179 عربصاليم.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب يحي علي عصفور شهادة قيد بدل ضائع للعقار 1063 بريقع.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب مرتضى حسين شعبان مُوكله نزار السيد حسن إبراهيم الحسيني سند تمليك بدل ضائع للعقار 988 أنصار.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب مصطفى حسن علي سعادة شهادة قيد بدل ضائع للعقار 2336 عربصاليم.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب حسين أحمد معتوق مُوكلته ناديا محمد شعيب شهادة قيد بدل ضائع للعقار 1156 النميرية.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلبت افراح إبراهيم حمزه مُورثها عفيف حسن شكرون شهادة قيد بدل ضائع للعقار 2305 كفرمان.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلبت معصومه حسن توبي شهادات قيد بدل ضائع للعقارات 364 و572 و635 و1118 و1129 و1428 و117 و363 ميفدون.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب محمد رضا طباجه بوكالته عن مصطفى محمد شامي بوكالته عن فضل علي رمال مُورثه علي فضل رمال شهادة قيد بدل ضائع للعقار 3545 دوير.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب أحمد إبراهيم ترحيني بوكالته عن محمد حسين ترحيني مُورثه حسين علي ترحيني شهادة قيد بدل ضائع للعقار 3548 جبشيت.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب علي حسين سيد أحمد شهادة قيد بدل ضائع للعقار 1881 كفرمان.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

فقرة حكمية
تدعو محكمة الغُرفة الابتدائية في النبطية
برئاسة القاضي المُكلّف أحمد مزهر
المُستدعى ضدهم: خليل وفاطمة إبراهيم طفيلي وصاحب الحق العيني حسن إبراهيم طفيلي سنداً للمادة من القانون 82/16 لاستلام صورة الحُكم الصادر بتاريخ 2023/11/28 برقم قرار 11/ش/2023 بالاستدعاء رقم أساس 312/ش/2022 والمُقدم من المُستدعي: حسن أحمد زيتون بوكالة المُحامي رفيق حمدان والقاضي باعتبار العقار /1285/ منطقة النبطية الفوقا غير قابل للقسمة عيناً بين الشركاء بإزالة الشيوع في العقار /1285/ النبطية الفوقا عن طريق طرحه للبيع بالمزاد العلني أمام دائرة التنفيذ المُختصة وعلى أن يُعتمد للطرح في المُزايدة الأولى المبلغ الإجمالي /ثلاثة مليارات ومئتين وأربعة ملايين/ ليرة لبنانية وتوزيع ناتج الثمن بين الشركاء بنسبة ملكية كل منهما بحسب قيود الصحيفة العينية العائد للعقار موضوع استدعاء الشيوع.
- تضمين الفرقاء الرسوم والنفقات كل بحسب حصته.
مُهلة الاستئناف 30 يوماً
رئيس القلم
فاطمة فحص

إعلان
صادر عن محكمة جزين المدنية
بتاريخ 2024/1/2 تقدم المُحامي سعيد بو عقل بوكالته عن المُحامي إبراهيم عازار إلى قلم هذه المحكمة باستدعاء سُجل بالرقم 2024/92 يرمي إلى ثبوت وفاة المرحومة وداد أسعد عازار وبشارة سالم معلوف.
فعلى كل صاحب مصلحة لديه اعتراض أو مُلاحظات فليتقدم بها إلى قلم المحكمة خلال مُهلة عشرين يوماً من تاريخ النشر.
رئيس القلم
بتريسيا بو راشد

تبليغ مجهول محل الإقامة
محكمة صور الشرعية الجعفرية
ورقة دعوة صادرة عن محكمة صور الشرعية الجعفرية مُوجهة إلى لبانا ليتفينيك (مجهولة محل الإقامة) في الدعوى المُقامة عليك من نايف علي بواب بمادة إثبات طلاق رقم 2024/174 والتي تعين موعد الجلسة فيها يوم الإثنين 2024/2/26 فيقتضي حُضورك أو إرسال من ينوب عنك إلى قلم المحكمة لاستلام التبليغ الخاص بك المُتعلق بهذه الدعوى.
رئيس القلم
محمود صالح
قاضي صور الشرعي الجعفري
الشيخ حسن عبد الله

◄ وفيات ►

في 25 كانون الثاني 2011، غادرنا المأسوف عليه
سمير إيليا فريحة
يرجى من كل من عرفه وأحبه أن يذكره في صلواته.

صحافة العدو:
نصر في الشمال بدل نصر في الجنوب

قال رئيس لجنة الخارجية والأمن في الكنيست تسفي هاوزر إنه «إذا أدّى وحل الأنفاق الغزي، والضغط الأميركي ومسألة المخطوفين بالقيادة إلى الاعتراف بأنه لا توجد قدرة على عرض نصر جليّ يؤدي إلى تغيير استراتيجي في المنطقة، فعليهم النظر في إمكانية الانتقال إلى جبهة أخرى وترميم الردع الإسرائيلي عبر إزالة التهديد الاستراتيجي في لبنان. فمبادرة ونصر حيال واحدة من منظمات الإرهاب الأغنى والأقوى في العالم يمكنهما أن يعيدا الردع في المنطقة بعامة، وحيال المحور الإيراني بخاصة».
وقال في مقال نشرته «إسرائيل اليوم» إنه «لا يمكن أن تكتفي إسرائيل بإنجازات تكتيكية في الجبهتين، بينما يتمتع محور الشر بقيادة إيران بإنجازات استراتيجية هائلة ويواصل تثبيت تهديد يُبنى باستمرار حول إسرائيل، وإن الحكومة ملزمة بإزالة التهديد من الشمال وتفكيك مبنى القوة الذي بناه حزب الله في لبنان، وذلك دون أي صلة بالوضع في الجنوب، لكن دون نصر في الجنوب، فإن إنجازاً جوهرياً في الشمال يصبح أكثر أهمية بأضعاف».
واعتبر أنه «بات واضحاً للجميع اليوم أن إزالة التهديد في الشمال ليست مسألة (هل) بل مسألة متى». وقال: «نحن مطالبون بإزالة تهديد ملموس وفوري يوجد في الشمال، وحذار أن نخطئ: فإن انسحاب قوات الرضوان إلى خلف الليطاني لا يزيل هذا التهديد».
في هذه الأثناء، نقلت صحيفة «معاريف» العبرية تفاصيل عن اجتماع مجلس الحرب الإسرائيلي (كابينت الحرب) مع رؤساء مجالس مستوطنات قريبة من الحدود مع لبنان. وقال رئيس المجلس الإقليمي «حيرمون» بيني بن موفحار، للصحيفة: «لقد أخبرنا الوزراء بأنهم لن يعيدونا إلى منازلنا على الحدود الشمالية حتى يكون هناك أمن مطلق. وأنا قلت خلال الجلسة إنه يجب تسطيح لبنان (تسويته بالأرض) واعتبر أنه «بات من الواضح أن إزالة التهديد في الشمال ليست مسألة أجل التخلّص من التهديد المباشر على البيوت الذي تشكّله الصواريخ المضادة للدروع».
وتابع: «قلت هذا الأمر للوزراء، وقالوا إنهم يتفهّمون حاجتنا. لا أعلم كيف سيعملون إزاء هذا الأمر، ولكن برأيي يجب توجيه ضربات إلى كل بيت وكل مكان موجود في لبنان على مسافة 10 كلم من إسرائيل، وتنظيف المنطقة من عناصر حزب الله، وبعد الحديث فإننا الآن ننتظر التطبيق على الأرض».
ونقل الحضور عن وزير الحرب يوآف غالانت، قوله بأن تحديد موعد للعودة «سيخدم «حزب الله» والأفضل هو الاستمرار بالضبابية، إلى جانب مواصلة الحرب على قطاع غزة».
وقال غالانت، بحسب ما نقلته قناة «كان 11» العبرية الليلة الماضية، إنه في اللحظة التي يتم فيها تحديد موعد لعودة السكان إلى الشمال، فإن هذا الأمر سيلعب لصالح «حزب الله» في لبنان، و«حقيقة عدم وجود تاريخ محدد معلن هي أمر جيد. عدم الوضوح يصعّب أكثر على حزب الله».
وتابعت القناة أنه مع انتهاء اللقاء، قام نتنياهو بتعيين طاقم برئاسة المديرين العامين لمكتبه ولعدة وزارات، من أجل اتخاذ قرار حكومي خلال أسبوع ونصف أسبوع، بشأن تحويل ميزانيات لتمكين الشمال على المستويين الاقتصادي والأمني والقضايا الداخلية.
مع هذا، فإن «الكابينت» امتنع خلال اللقاء مع الرؤساء عن تحديد موعد نهائي لنفاد فرص الحل السياسي وللحظة التي قد تخرج فيها إسرائيل إلى عملية عسكرية واسعة أو حرب واسعة ضد «حزب الله».
وقال نتنياهو وغالانت، إنه «يتوجب الحفاظ على الضبابية وليس من الجيد الحديث عن تواريخ».
وقال رئيس المجلس الإقليمي «ماطي آشر» ورئيس منتدى مناطق خط المواجهة موشيه دافيدوفيتش، في نهاية اللقاء: «عرضت على رئيس الحكومة خريطة يظهر فيها الشمال باللون الأحمر. هذا الأحمر هو مملكة عدم اليقين التي يوجد فيها سكان الشمال. نحن نحتاج إلى أجوبة وأنت رئيس الحكومة (مخاطباً نتنياهو)، هو الوحيد الذي يمكنه توفير إجابات لنا».

التطبيق الشامل والكامل للقرار 1701، ضمن سلة متكاملة بضمانات دولية واضحة ومعلنة، وتشمل إظهار الحدود الدولية الجنوبية حسب اتفاقية الهدنة، واستكمال الاتفاق على كل النقاط الـ 13 الحدودية المتنازع عليها، وانسحاب إسرائيل انطلاقاً من النقطة B1 في منطقة رأس الناقورة وصولاً إلى خراج بلدة الماري مع ضرورة وقف نهائي للخروقات الإسرائيلية التي وصلت إلى حوالي 30 ألف خرق منذ عام 2006، وعدم استعمال الأجواء اللبنانية لقصف الأراضي السورية».
وطالب بـ«دعم الأمم المتحدة والدول الصديقة للحكومة اللبنانية في بسط سلطتها من خلال تقوية وتعزيز انتشار الجيش اللبناني جنوب نهر الليطاني، وتوفير له ما يحتاج من عديد وعتاد بالتعاون مع اليونيفل، بحيث لا يكون هناك سلاح دون موافقة حكومة لبنان ولا تكون هناك سلطة غير سلطة حكومة لبنان». وإضافة إلى ضرورة «تسهيل العودة الآمنة والكريمة للنازحين عن المناطق الحدودية التي نزحوا عنها بعد 7 تشرين الأول 2023. (...) ووقف الحرب على غزة، ما يسهّل وضع هذا التصور موضع التنفيذ».

تقرير

جلسة مناقشة الموازنة
من لم يشارك منكم في تعديلها... فليرجمها بحجر!

رلى إبراهيم

أكثر نواب الأمة من الكلام أمس للتغطية على قلّة نشاطهم. قاعة مجلس النواب التي حضرت إليها كل الكتل لمناقشة الموازنة العامة (تُستكمل اليوم) تحوّلت في بدايتها إلى مسرح ثرثرة ومزايدات فارغة مع نقل الجلسة على الهواء، لكنّ المشهد بدا مكرراً إلى حد الغثيان: ملحم خلف يهمّ بالشروع في محاضرة عن الدستور ولادستورية الجلسة،

كالعادة، بدأت الجلسة بمشاجرة قبل أن يتوالى النواب على «البكاء»

يتدخّل «ملائكة» رئيس المجلس متصدين، فينفعل «ملائكة التغيير والشفافية»، ليدخل الجميع في حفلة تشاتم لزوم التشويق... قبل أن تبدأ الجلسة التي تسابق فيها الجميع على ذمّ الموازنة بعدما تفاخروا قبل أيام بإدخال تعديلات عليها في لجنة المال والموازنة، إلى حد جعلها أشبه ما تكون بموازنة صادرة عن مجلس النواب لا عن الحكومة، كما لاحظ النائب حسن فضل الله في مداخلته.

المفارقة أن كل الكتل حضرت لمناقشة الموازنة وإقرارها قبل انتهاء المهل حتى لا تُقرّها الحكومة بمرسوم كما هي من دون تعديلات، ومن ضمن هؤلاء كتلة القوات اللبنانية و«التغييريون» و«السياديون» ممن صاغوا سابقاً مطوّلات حول لادستورية التشريع في ظل فراغ رئاسي.

وبعدما قرأ رئيس لجنة المال والموازنة النائب إبراهيم كنعان تقرير الموازنة وفنّد التعديلات التي أجرتها لجنته، منتقداً تحويل مشاريع الموازنة في كل مرة بلا حسابات مالية حتى باتت «دولة بلا ذمة وبلا شرف»، توالت مداخلات البكاء على المواطنين والمتقاعدين والأساتذة والمودعين، قبل أن يصرّح رئيس الحكومة نجيب ميقاتي في مستهلّ الجلسة المسائية بأن الحكومة «أوقفت الانهيار»، معلناً «بداية مرحلة التعافي»!

ولم تغب السياسة عن الجلسة مع مداخلة طويلة للنائب فضل الله، روى فيها فصولاً من تاريخ الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان، ومؤكداً «أننا أمام نكبة جديدة في غزّة تشبه نكبة الـ 48 ونحن معنيّون بأن نتّخذ الموقف الذي يتلاءم مع الحدث، وخصوصاً إذا كنا على لائحة الوحش القاتل».

واعتبر أن «لبنان اليوم في موقع قوة، وكل الوفود التي تزور لبنان هي دليل على أننا أصبحنا على خريطة المنطقة، والموقف السياسي اللبناني يرفض التهديدات، وما يهمّنا اليوم هو النتائج الميدانية التي يضجّ منها العدو، وكيفية حماية بلدنا والتصدي لمخاطر المشروع الصهيوني»، معتبراً أنه «على المستوى اللبناني المطلوب أقله يجب ملاقاة الموقف الرسمي للدولة اللبنانية». وشدّد على أن «قرار الحرب بيد الكيان الصهيوني وقرار وقفها بيد أميركا وما نملكه نحن هو حق الدفاع عن النفس، وثمن الدفاع عن البلد يدفعه أهل الجنوب والمقاومون من دمائهم، وندفع هذه الأثمان بملء إرادتنا»، مذكّراً بـ«حق الدفاع المشروع عن النفس وحق اللبنانيين في مقاومة الاحتلال كما أقرّته الدولة بكل حكوماتها ومجالسها النيابية منذ اتفاق الطائف». غير أن ذلك لم يحل دون تكرار نواب القوات و«التغيير» و«المستقلين» انتقاد «استئثار فئة بقرار الحرب والسلم»، داعين إلى الاقتداء بالدول العربية بدعم الفلسطينيين كلامياً.

(هيثم الموسوي)

ووجّه النائب جبران باسيل سهامه إلى كل الأطراف من القوات الرافضة للتشريع والحاضرة رغم ذلك، إلى رئيس الحكومة الذي يحاول السطو على صلاحيات رئيس الجمهورية بالقرارات والتعيينات، إلى المجلس النيابي العاجز عن إقرار الكابيتال كونترول، إلى المقاومة التي هي «جزء من الدولة ولكنها ليست الدولة. فالسلاح يحمي لكنه لا يكفي وحده ولا يمكن المواجهة بحكومة بتراء». وسأل: «ماذا نقول لأهالي الشهداء الذين سقطوا في الجنوب؟ علينا أن نلاقيهم بالسؤال عن تقرير الفاريز ومارسال وعن قطعات الحسابات التي لم تصدر بعد عن ديوان المحاسبة بالإضافة إلى لجنة تقصّي الحقائق في موضوع الفساد وانفجار مرفأ بيروت». وأكّد أن «لا خلاف على مبدأ إقرار الموازنة بالصيغة التي طرحتها لجنة المال والموازنة بل على شرعية الجهة التي أقرّتها»، معلناً أن كتلته لن تصوّت على الموازنة كونها ستصدر بمرسوم عن حكومة مستقيلة وغير مكتملة.

تقرير

موازنة 2024 تهدّد بإفلاس البلديات

ندى أيوب

بلديات لبنان المفلسة ستشهر إفلاسها وتتوقف عن العمل إذا ما أُقرّت المادة 38 من مشروع موازنة 2024 المتعلّقة باحتساب الرسوم البلدية، والتي تقترح رفعها بين عشرة أضعاف وعشرين ضعف الرسوم الحالية. هذا ما يحذّر منه

إيرادات الرسوم ستتضاعف بين 10 و20 مرة فيما زادت المصاريف 60 ضعفاً

رؤساء بلديات، لافتين إلى أن «هذه الزيادة غير الكافية تندّر بتراجع إضافي على مستوى الخدمات البلدية، أي خدمات السلطة المحلية الوحيدة التي تقوم بخدمة المواطنين مباشرة، في وقت ترمي السلطة كثيراً من المسؤوليات على كاهل البلديات، بدءاً من جائحة كورونا وصولاً إلى أزمة النزوح جنوباً».

ووفق قانون الرسوم والعلاوات البلدية (المرقم 60/1988) تستوفي البلديات رسومها وفقاً للقيمة التأجيرية للوحدات السكنية والتجارية، على أن يسدد مالك العقار رسماً للبلدية يعادل ما نسبته 6,5% من القيمة التأجيرية للوحدة السكنية، و8,5% من القيمة التأجيرية للوحدة غير السكنية (متجر، معمل...). في مرحلة ما بعد الانهيار، عفت الفوضى وغاب المعيار الموحّد، وتفاوتت القيم المستوفاة بين بلدية وأخرى. وفي أعوام 2020 و2021 و2022، تعدّلت عقود الإيجار تدريجياً من الليرة إلى الدولار، واستوفت البلديات رسومها على هذا الأساس. وفيما لم تبرز مشكلة بخصوص الرسوم الناتجة عن العقود المقوّمة بالدولار، شكّلت العقود بالليرة اللبنانية أزمة، نظراً إلى كون ما يُستوفى على أساسها من رسوم بقي يُحتسب على سعر 1500 ليرة. العام الماضي، عملت الجهات المختصّة داخل البلديات على إعادة تخمين العقارات على أساس سعر دولار السوق الموازية. وحدّدت القيم التأجيرية الجديدة للوحدات، وعلى أساسها احتسبت رسومها وفق القانون (6,5% للوحدات السكنية و8,5% للوحدات غير السكنية). ومن المعروف أنّ عملية التخمين تحصل انطلاقاً من مجموعة معايير، منها: تصنيف المنطقة السكنية، (إذا ما كانت ضمن مجمّع أو لا)، نوع الخدمات المقدّمة، عمر البناء، توفّر مواقف للسيارات... وهكذا.

ما اقترحته موازنة 2024، هو تعديل هذا النص القانوني، ومضاعفة القيم التأجيرية التي على أساسها يُحتسب الرسم البلدي، 10 أضعاف للوحدات السكنية والتجارية الكائنة في طابق سفلي، و15 ضعفاً للوحدات التجارية الكائنة في طابق علوي و20 ضعفاً للوحدات التجارية الكائنة في الطابق الأرضي. بمعنى آخر، ضرب الرسم الذي كان يُدفع قبل أزمة 2019 بـ10 أو 15 أو 20 مرة بحسب نوع الوحدة. وعلى سبيل المثال، من كان يُسدّد رسماً بلدياً بقيمة 100 ألف ليرة سنوياً بسعر 1500 ليرة للدولار (أي 67 دولاراً)، سيُسدّد بعد نفاذ قانون الموازنة رسوماً تتراوح بين مليون ليرة ومليونين (بين 11 و22 دولاراً).

هذه الحسبة يصفها رؤساء البلديات بأنها «خارج المنطق» نظراً إلى الفرق الشاسع بين الإيرادات التي ستتضاعف بين 10 و20 مرة، والمصاريف التي يُدفعُ معظمها بالدولار الذي تضاعف 60 مرة، إضافة إلى الزيادات التي لحقت ببدلات النقل والرواتب والأجور لموظفي وعمال البلديات.

محدودية الإيرادات في رأي رؤساء البلديات «لن تغطي المصاريف التشغيلية، وستحول دون قيام البلديات بالحد الأدنى من أعمالها اليومية». إلا أنّ وجهات النظر حول الحلول الممكنة تتباين. فيما يطرح جان الأسمر، رئيس بلدية الحازمية، «اعتماد 10 أضعاف الرسم البلدي السابق للوحدات السكنية، و30 ضعفاً للوحدات التجارية كالمكاتب واحتساب رسوم المتاجر على سعر دولار السوق»، يقترح معن الخليل، رئيس بلدية الغبيري، «احتساب الرسوم بناءً على تخمين القيم التأجيرية وفقاً لسعر دولار السوق، وبقلّص الفارق بين إيرادات البلديات ونفقاتها». يؤيد طوني مطر، رئيس بلدية نهر إبراهيم هذا الرأي، مع طلب «السماح للبلديات بإعادة النظر في القيم التأجيرية كل ثلاث سنوات». أما رئيس بلدية المطيلب، بول شديد، فيعارض الاحتساب على سعر دولار السوق، لكنه يدعم «السير في حلّ وسطي يتخطّى الـ20 ضعفاً المطروحة، ويكون عادلاً بين المواطن والبلدية، لتتمكن من القيام بمهامها الضرورية».

(هيثم الموسوي)

ومما يزيد الطين بلّة أن المادة 38 تنص على أنه في حال سبق أن سدّد المكلّف رسماً يفوق الرسم المتوجب وفقاً للاحتساب الجديد، يُعتبر الفرق المُسدّد زيادة دفعة على حساب الرسم المُستحقّ عن سنوات لاحقة، أي أن على البلديات تعويضه بمفعول رجعي.

نيابياً أيضاً، هناك معارضون للمادة 38. ومن ضمن الأفكار المتداولة، يطرح النائب مارك ضو الرسم البلدي التصاعدي من 10 إلى 30 ضعف ما كان عليه قبل الانهيار للوحدات السكنية، ومن 20 إلى 40 ضعفاً للوحدات التجارية. وذلك «على حسب تقدير كل بلدية للقيمة التأجيرية للمبنى، من منطلق أنّ البلديات أعلم بعملية التخمين، وأدرى بمصلحة أهلها وماليتها. وما سحب هذا الدور من البلديات إلا ضربٌ لصلاحيات السلطة المحلية ومسٌّ بمفهوم اللامركزية». من جهته يؤيّد النائب إبراهيم منيمنة «اعتماد القيمة التأجيرية على السعر الرائج، واستيفاء النسبة المحدّدة منها وفقاً لقانون الرسوم والعلاوات البلدية المعمول به»، واضعاً التعديل المطروح في خانة «الترقيع غير المبني على أسس علمية». أما المؤيّدون للمادة 38، فيبرّرون ذلك بتجنيب تحميل المواطن أعباء إضافية، مع التأكيد على سعيهم لتعزيز عائدات الصندوق البلدي المستقلّ.

بالنتيجة، ما يحصل هو مضاعفة عشوائية للضرائب والرسوم، بغياب المعايير، ونتيجة طبيعية لاستمرار نهج الترقيع عوضاً عن ذهاب الحكومة ومجلس النواب في اتجاه اتخاذ خطوات إصلاحية مطلوبة.

تقرير

هل يميّع الجيش التحقيق في القتل على حواجزه؟

رامح حمية

منذ أكثر من ثلاثة أشهر، تنتظر عائلة الشاب نجيب أحمد رباح انتهاء التحقيقات التي يجريها الجيش في مقتله على أيدي عناصر حاجز «طيار». لا ردّ من الجيش على الطلبات المتكررة للعائلة بالحصول على نسخة من التحقيق، ولا على طلبات محاميها يوسف سعود روفايل، ولا التحقيقات انتهت الى نتائج حتى الآن.

وكان رباح قد قتل ليل 30 أيلول الماضي، في بلدة اللبوة في البقاع الشمالي، عندما لم ينتبه إلى حاجز طيار أقامه عناصر من قوة التدخل السريع التابعة للواء التاسع. فطارد هؤلاء بدراجتين ناريتين وسيارة مدنية سيارة الشاب الذي كان مع ثلاثة من رفاقه وأطلقوا النار عليه، ما أدى إلى مقتله. فيما تؤكد عائلته أن عناصر الجيش نكّلوا بجثته.

ولأن الجيش «ضمانة الأمن والاستقرار»، يطالب أحمد رباح، والد الضحية، قيادته بأن «تقرن القول بالفعل، والالتزام بالبيان الذي أصدرته عقب الجريمة وطلبت فيه ضبط النفس، وأكدت فتح تحقيق لكشف ملابسات الجريمة، لا أن تغضّ الطرف وتحاول لفلفة الموضوع». وسأل المؤسسة العسكرية: «لماذا الغموض والعمل على لفلفة التحقيق؟ ولماذا رفض تسليم نسخة عن التحقيق؟»، معتبراً أن عدم كشف الجيش عن «ملابسات الجريمة يجعله مستمراً أو مقصّراً في

(نجيب احمد رباح)

أفضل الأحوال». وأوضح رباح لـ«الأخبار» أنهم «كل يوم يقدمون رواية وكأنهم يحاولون إيجاد مخرج، فيما الحقيقة واضحة. ونحن نعرف، تماماً، النقيب آمر الدورية والعناصر الستة الذين طاردوا سيارة ابني على متن دراجتين ناريتين وسيارة رابيد، كما نعرف من أطلق النار. والمؤسف أنهم نكّلوا بجثمان ابني بعد قتله ودعسوا على وجهه، ولدينا إثباتات على ذلك. هذا سلوك عصابات لا سلوك عناصر أمن. فمنذ متى يرتدي عناصر الجيش أقنعة ويستقلون دراجات نارية؟». وأكد أن كل ما رُوِّج عن وجود سلاح ومخدرات في السيارة «أكاذيب باطلة، بدليل أن الشبان الثلاثة الذين كانوا مع ابني أطلق الجيش سراحهم بعدما حقّق ملثّمون معهم أيضاً. وحتى اليوم، لا نزال نعوّل على حكمة قيادة الجيش لمعالجة الأمر والإفراج عن التحقيق ومعاقبة المذنب، لا أن تبقى الأمور على غموضها ما قد يدفع الأمور نحو الأسوأ».

محامي العائلة أكّد لـ«الأخبار» أنه ما زال ينتظر الردّ على طلبه نسخة عن محضر التحقيق، «لكن الجيش يتحفّظ على التحقيق. نحترم المؤسسة العسكرية، لكنّ ثمة أمور لا تحتمل، وهناك تجاوزات قانونية ينبغي وضع حدّ لها كظاهرة تقنّع عناصر الجيش واستخدامهم دراجات نارية وسيارات مدنية في منطقة تشهد العديد من عمليات السلب. فكيف للمواطن أن يميز بين عناصر الأمن وأفراد العصابات؟». ولفت إلى أن حادثة مقتل رباح تتكرر دائماً، وآخرها ما حصل قبل أيام لشاب في مدينة بعلبك أطلق عناصر الأمن النار عليه، قبل أن يتبيّن أنه غير مطلوب.

وعليه، فإن قيادة الجيش مطالبة من قبل عائلة المغدور وأبناء المنطقة بإنجاز التحقيقات اللازمة في ما حصل والكشف عن حيثياتها القانونية حتى لا تتكرر الفاجعة، والتي أضحت الى حد ما حادثة تتكرر فصولها بشكل دوري، وخصوصاً في ظل حراك أمني مكثّف لضبط الأمن وجعله أكثر استتباباً.

ودعا الجيش المواطنين إلى "ضبط النفس والتعاون مع التدابير الأمنية"، مؤكداً أن قيادته "باشرت بإجراء تحقيق في جميع المجريات لكشف ملابسات الحادثة".

تقرير

قانون الإيجارات غير السكنية إلى «الإدارة والعدل» مجدّداً

زينب حمود

أحال رئيس مجلس النواب نبيه بري قانون الإيجارات للأماكن غير السكنية إلى لجنة الإدارة والعدل لمناقشته مجدّداً، بناءً على ملاحظات الحكومة التي ردّت القانون مع قانونيْن آخريْن إلى مجلس النواب لإعادة النظر فيها. حجم المعارضة من المستأجرين بشكل أساسي، وقسم من المالكين ممن لم يرضهم القانون، إلى جانب الضغط السياسي، وتحذير وزارة التربية من خطورته على مصير تلامذة في أكثر من 300 مدرسة رسمية تندرج ضمن الإيجارات القديمة، دفعت كلها إلى التحوّل من الإجماع على إقرار القانون في الجلسة التشريعية في 15 كانون الأول الماضي إلى الإجماع على «ضرورة تصحيح الخطأ».

ويرتكز «الخطأ» في قانون الإيجارات للأماكن غير السكنية، بحسب ملاحظات مجلس الوزراء، على «عدم استناد القانون إلى دراسة فعلية تتعلق بالعقود المشمولة بأحكامه، تأخذ في الاعتبار مؤشرات غلاء المعيشة والتضخم الحاصل، وخلوّه من معطيات تبيّن تداعياته على النشاط الاقتصادي والأوضاع الاجتماعية في البلاد»، إضافة إلى «عدم منح المستأجر مهلة معقولة لترتيب أوضاعه قبل الإخلاء أو ضمان حقّه في الحفاظ على المأجور في حالات معيّنة». عدا أنّ القانون «يشرّع الإثراء على حساب الغير لأنه لم يميز بين مالكين قدامى ومالكين جدد اكتسبوا ملكية بأسعار زهيدة لأنها مثقلة بعبء الإيجار القديم».

يقول عضو لجنة الإدارة والعدل النائب حسين الحاج حسن إن «اللجنة ستدرس هذه الملاحظات وتناقش المقترحات لإيجاد مخرج ينصف المالك من دون إرهاق المستأجر ويحفظ المصلحة الاقتصادية الوطنية»، وهذه المهمة «ليست سهلة أبداً نظراً إلى مصالح المالك والمستأجر المتضاربة والتي، على أحقيتها، تصعّب مهمة إرضاء كلا الطرفين بالمطلق». وسيكون النقاش «حامياً» بين الطرفين على ثلاث نقاط أساسية هي: مهلة تحرير عقود الإيجارات المحدّدة بأربع سنوات، وبدل المثل الذي يوازي 8% من قيمة المأجور، وبدلات الخلوّ التي دفعها المستأجر الأساسي للمالك.

اكثر من 300 مدرسة رسمية تندرج ضمن الإيجارات القديمة

وفيما يبدي رئيس نقابة مالكي الأبنية المؤجّرة باتريك رزق الله انفتاحه لمناقشة مهلة تحرير العقود و«تمديدها سنة إضافية أو سنتين، وخفض قيمة بدل المثل إلى 6%» مثلاً»، يرفض أي نقاش حول مسألة بدلات الخلوّ، إذ إنّ «المالك غير معنيّ بالتعويض عن شراء مؤسسة من غير صاحبها الأساسي». وعن بدلات الخلوّ التي حصل عليها مالكون، يجيب بأن «المستأجر استردّها بعدما ظلّ 40 سنة يستثمر في المؤسسة من دون دفع بدلات الإيجار الفعلية، وإلا فمن حقنا أن نطالب أيضاً بالتعويض عن 40 سنة من الخسائر عن تأجير مؤسسة مقابل دولار واحد في الشهر».

رغم «التنازلات» التي تقدّمها نقابة مالكي العقارات والأبنية المؤجّرة، إلا أنها ترفض النقاش في «قانون نافذ»، مطالبة «بنشره، ثم لكل حادث حديث». وعليه، تقدّمت بشكوى، الثلاثاء الماضي، إلى مجلس شورى الدولة ضدّ الدولة اللبنانية، وخصوصاً رئاسة مجلس الوزراء ممثّلة برئيس هيئة القضايا في وزارة العدل، على خلفية قرار رئيس الحكومة نجيب ميقاتي عدم نشر قانون الإيجارات للأقسام غير السكنية وردّه إلى مجلس النواب. و«المطلوب ليس إبطال القرار، وإنما إعلان بطلانه واعتباره كأنه لم يكن لعدم الاختصاص المطلق، خاصة أننا نتحدّث عن حكومة تصريف أعمال محدودة الصلاحيات»، كما يشدد وكيل النقابة المحامي رولان إسبر.

تقرير

«تأديب» أستاذ عبر فايسبوك: التفتيش يشهّر!

فاتن الحاج

في سابقة خطيرة، تبلّغ الأستاذ في ثانوية نبيل أديب سليمان المختلطة (بدنايل - البقاع)، النقابي حسن مظلوم، عبر فايسبوك، بقرار المفتّشة العامة التربوية فاتن جمعة إنزال عقوبة تأديبية بحقّه هي حسم 10 أيام من راتبه. ومظلوم هو من الأساتذة المنقطعين عن التعليم مع مجموعة من زملائه بسبب الأجور غير العادلة. وجاء في تعليل القرار أنه لم يلبِّ دعوتيْن إلى مكتب المفتشية العامة في بيروت، مبرّراً عدم حضوره إلى مكاتب التفتيش بعدم قدرته على دفع تكاليف الانتقال إلى بيروت، «علماً أنه شارك في لقاء مع وسيلة إعلامية في بيروت في فترة سابقة».

وفي التفاصيل أن جمعة لم تبلّغ مظلوم بالقرار حتى اليوم، إنما أثرت أن تنشره على حساب المفتش العام التربوي على فايسبوك، حيث وارت اسم الأستاذ وأبقت على اسم الثانوية. وكان مظلوم تلقّى نهاية تشرين الأول رسالة عبر البريد الإلكتروني تتضمّن دعوته إلى مركز التفتيش لاستجوابه بشأن أسباب تتعلق بالوظيفة من دون تحديد الموضوع، فاعتذر شفهياً، بالتسلسل الإداري، أي عبر مدير الثانوية، لعدم قدرته المادية على النزول من دون أن يرفض الاستجواب. وتكرّرت الدعوة بعد أسبوع، عبر البريد أيضاً، فكتب مظلوم رسالة اعتذار خطية عن عدم الحضور، باعتبار أنه لم يبقَ من راتبه ما يمكّنه من ذاك، متمنياً استبدال المكان بآخر قريب من سكنه، خصوصاً أن هناك مفتشاً يزور الثانوية بصورة دورية. إلا أن مظلوم لم يتلقَّ جواباً على رسالته إلى أن قرأ خبر «تأديبه» على فايسبوك، مستغرباً كيف ينشر التفتيش معلومات خاصة عن الموظفين والوظيفة العامة، فيما القانون يحظر ذلك.

ووصف مظلوم الاستدعاء، بأنه «سياسي وشخصي»، والعقوبة بأنها «كيدية سياسية وانتقامية»، لأنني لم أؤدّ فروض الطاعة لكل القوى الحزبية المسؤولة عن إذلال الأستاذ وسلبه حقوقه، وعلى خصومة نقابية مع الجهة السياسية التي تنتمي إليها جمعة». وأكّد أنه سيلجأ إلى «كل الوسائل القانونية والقضائية المتاحة رفضاً للتعدي على كرامات الأساتذة والتشهير بهم وترهيبهم».

المفارقة أن يُطلب من مظلوم أن ينتقل من البقاع إلى بيروت لاستجوابه حول قضية يمكن أن يُستجوب فيها في أي مكان، فيما لا يتحرك التفتيش عشرات الأمتار بين مركزه ومقر وزارة التربية للتحقيق في ملف كبير فُتح فيه تحقيق قضائي. وماذا حلّ بالتكليف الموقّع في 3 كانون الثاني الجاري للتحقيق في موضوع الرشاوى في شهادات الطلاب العراقيين؟

طوفان الأقصى

معتز عزايزة آخر المغادرين

هل تضعف إسرائيل جبهة غزة الإعلامية؟

زينة حداد

لم يكن متوقعاً أن يرتمي معتز عزايزة (1999) في أحضان «الجزيرة» فور خروجه من غزة أول من أمس، على اعتبار أن المصوّر الفلسطيني الذي واكب العدوان الإسرائيلي على القطاع على مدار 109 أيام متواصلة (الأخبار 2023/12/13)، لا يعمل لمصلحة المحطة القطرية، بل متعاقد مع جمعيات المجتمع المدني. لكن عزايزة الذي يتابعه أكثر من 18 مليوناً على إنستغرام، وصل إلى مطار الدوحة ومنه مباشرة إلى استديوات «الجزيرة» لينطلق

> ستعلن مجموعة من المصورين والمؤثرين تباعاً ترك القطاع والانتقال إلى الدوحة

من هناك في إجراء المقابلات. أمر دفع الناشطين إلى طرح العديد من التساؤلات حول أسباب ظهوره على «الجزيرة» بهذه السرعة، متسائلين عن حقيقة انضمامه إلى القناة أم كونها الطرف الأساسي في الوساطة الهادفة إلى إخراجه من غزة. وبدأ الحديث حول انصياع الشبكة للضغوط الأميركية والإسرائيلية الرامية إلى تفريغ غزة من إعلاميّيها منعاً من نقل صورة الجرائم التي يرتكبها العدو ومواصلة تحريك الرأي العالمي. جاء ظهور عزايزة على المحطة بعد أيام قليلة على إعلان مراسل «الجزيرة» في غزة وائل الدحدوح، عن خروجه منها لتلقي علاجه في الدوحة بعدما استهدفه العدو قبل أكثر من شهر وتسبّب في إصابة في يده (الأخبار 2023/12/18)، بينما استُشهد زميله المصوّر سامر أبو دقة (1978، 2023) وسط معلومات عن عدم قرب عودة «أبو حمزة» إلى غزة بسبب علاجه الذي يستغرق وقتاً طويلاً.

في هذا السياق، أعلن معتز عزايزة أول من أمس عن انتهاء مهمته كصحافي ومغادرته غزة بعدما واكب العدوان منذ اندلاعه في السابع من تشرين الأول (أكتوبر) الماضي، من دون أن يكشف عن وجهته المقبلة. في فيديو لا يخلو من الاستعراض، خلع المصوّر سترته الصحافية الواقية للرصاص، مودعاً أصدقاءه وأرفقه بتعليق قال فيه «لقد اضطررت للإخلاء لأسباب كثيرة، تعلمون جميعاً بعضها لكن ليس كلها. شكراً لكم جميعاً. صلوا من أجل غزة». لم تمرّ ساعات حتى أعلن وصوله إلى قطر. ومن مطار الدوحة مباشرة إلى استديوات «الجزيرة»، هكذا كانت رحلة معتز الذي لم ينتظر وقتاً كي يظهر على الشاشة الصغيرة. حلّ ضيفاً على «الجزيرة مباشر» في حوار مع أحمد طه، متحدثاً عن رحلته في تغطية العدوان والجريمة التي ارتكبت بحق عائلته التي استشهدت، وكذلك المشاهد التي أثّرت فيه من بينها استشهاد جنين في بطن والدته. لم يكتف بتلك المقابلة، بل نشر فيديو من كواليس إطلالة المحلل العسكري الأردني لـ«الجزيرة» فايز الدويري، في دلالة على أن عزايزة صار من «أهل البيت»، بينما سخر بعضهم من تحويل قصة معتز إلى فيلم على نتفليكس!

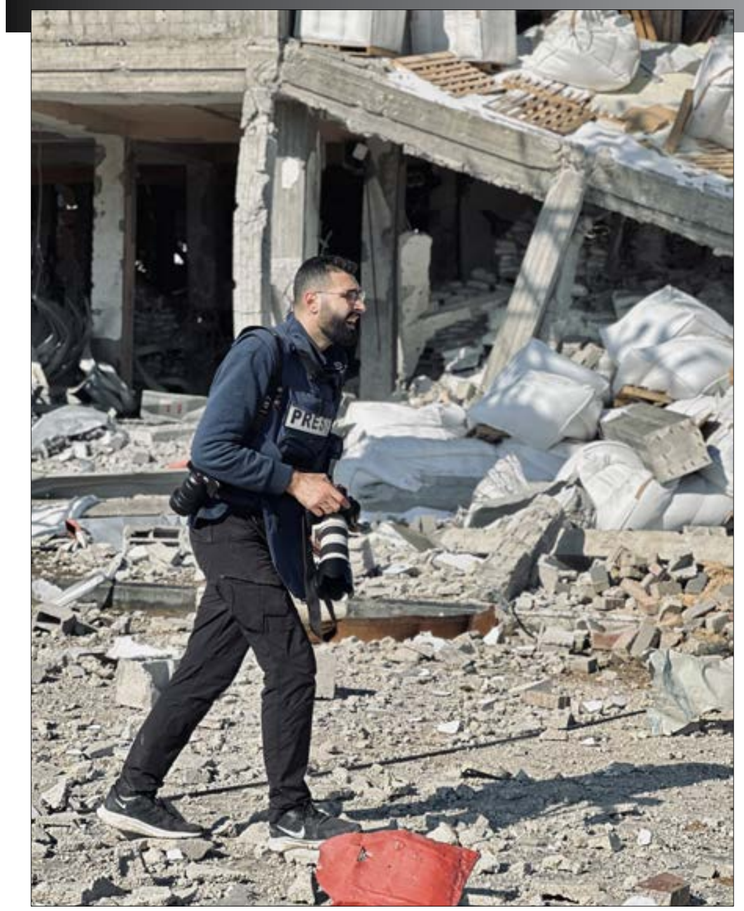

تابعوا هؤلاء...

بعد خروج وائل الدحدوح ومعتز عزايزة من غزة، بدأت الأنظار تتحوّل نحو مصورين وناشطين على صفحات السوشال ميديا يمتلكون ملايين المتابعين حول العالم. وبدأت الحملات لمتابعة مصوّرين فلسطينيين ينقلون صور الوقائع في غزة، ومصرّين على البقاء فيها رغم المصاعب التي يتعرضون لها. من بين هؤلاء بيسان عودة (الصورة) التي تعتبر من أهم صنّاع المحتوى الفلسطيني. لا تزال على أرض غزة تنقل مجريات الميدان. كذلك، هناك صالح الجعفراوي الذي يستفزّ الصهاينة دوماً بعبارات تدل على شجاعته من بينها «لا أخشى الموت وسأظل شوكة في ظهرهم». أما الصحافية هند الخضري، فلفتت الأنظار بالصور التي تنشرها. ويبقى مراسل قناة «الجزيرة» أنس الشريف الذي أثبت مراراً بعد فقدان عائلته، أن مهامه الإعلامية مستمرة في غزة رغم الجراح الصعبة.

في هذا الإطار، يتردد في الأوساط الإعلامية أن «الجزيرة» انصاعت للضغوط الأميركية والإسرائيلية بتفريغ غزة من الناشطين والإعلاميين والمصورين. وستعلن مجموعة من المصورين والمؤثّرين تباعاً ترك غزة والانتقال إلى الدوحة التي ستتحول إلى تجمع للناشطين الفلسطينيين. بالتالي، تنجح إسرائيل في فرض تعتيم على ما يحدث هناك، وخصوصاً مع منعها الصحافيين الأجانب من دخول القطاع. على أن تبدأ لاحقاً مرحلة ما بعد العدوان في الخطة التحريرية الجديدة لـ «الجزيرة»، وتتمثل في العمل على محو صورة الجرائم الصهيونية من ذاكرة المشاهدين، ومواصلة لعبة استضافة المحللين الإسرائيليين من جهة، والأطراف السياسية الفلسطينية من جهة أخرى. ومع أن معتز عزايزة ووائل الدحدوح كانا جزءاً أساسياً في نقل محرقة غزة، إلا أنه لا يزال هناك شهود كثيرون (راجع الكادر) مصرّون على نقل المذابح الجارية ولن يسمحوا بإطفاء الكاميرات!

ليث معروف... كندا «تصطاد» مناصري فلسطين

منذ بدء «طوفان الأقصى»، اشتدّ الهجوم على الباحث والناشط الفلسطيني الكندي، وازدادت الحملات الإعلامية الرامية إلى شيطنته. وكما اعتدنا، تُشهر المنظومة الغربية تهمة «معاداة السامية» أمام كل من يناصر الاستعمار الصهيوني. لكنه مصرّ على المواجهة ومواصلة مهمّته الرامية إلى الإضاءة على قضية العرب المركزية ومخاطبة الرأي العام العالمي عبر مشروعه «تلفزيون تحرير فلسطين»

عبد الرحمن جاسم

لعل من ميّزات «طوفان الأقصى» رغمَ الخسائر البشرية الكبيرة، أنه عرّى الادعاءات الغربية وشعاراتها عن الديموقراطية وحرية التعبير والتفكير والمُثل التي دائماً ما تاجر بها الغرب الإمبريالي. ما حصل مع الفلسطيني ليث معروف الذي يعمل مستشاراً دولياً في قانون البث ومتخصصاً في حقوق «المجموعات القابلة للدفاع عنها» في قطاع الإعلام في كندا، يشكّل شهادة إضافية على التغطرس الغربي وانحيازه التام إلى مصالحه الاستعمارية واضطهاده أي شخص يفكر بتحدي المنظومة السائدة. يقول معروف لنا: «بحكم خبرتي في الإنتاج الإعلامي المجتمعي، قرّرنا مع بداية «طوفان الأقصى»، جمع أساتذة الاتصالات وعلوم الإعلام من مجموعة من الجامعات في بيروت (الجامعة الأميركية، جامعة المعارف، الجامعة اللبنانية) وتواصلنا مع الطلاب في هذه الاختصاصات والترجمة، وباشرنا بتأسيس بث تلفزيوني تطوّعي مجتمعي (عبر الإنترنت)، محاولين إنتاج برامج بالإنكليزية تعكس ميول ومواقف وآراء الطلاب والأساتذة والمجتمع في لبنان. هكذا، أطلقنا «تلفزيون تحرير فلسطين» عبر موقع freepalestine.video». ويتابع: «أنتج هذا التلفزيون بداية ترجمة فورية لخطابات القيادات، ومنهم السيد حسن نصر الله. وفي غياب الترجمات الفورية عن القنوات الأخرى في بداية «طوفان الأقصى»، جذب الأمر عدداً كبيراً من المتابعين، إذ زارنا أكثر من مليون و700 ألف شخص لدى إطلاق هذه الخاصية». استكمل العمل بإنتاج «ثلث ساعة إخبارية يومياً، وتغطية للإعلام العربي والعبري، فضلاً عن مقابلات يومية». ويشير معروف الذي عاش في كندا لأكثر من 27 عاماً إلى أنه «كانت لدينا حسابات على تليغرام وتويتر وإنستغرام، استقطبت مروحة واسعة من المتابعين». هذا النجاح والتواصل مع الجمهور، سرعان ما فتح عيون الصهاينة على قوّة الرسالة المقدمة، وجعل ليث هدفاً لحملة شعواء بدأت من كندا: «فسخوا عقدهم معي في ملف «حقوق الأقليات الإعلامية»... وبدأ الإعلام الكندي بمعايرتي وفقاً لمنطق: لقد علمناك وأويناك و...». كما هو متوقع، استخدمت في وجهه التهمة الجاهزة التي تلقى في وجه كل أعداء إسرائيل ومنتقديها: «معاداة السامية». ولينجح الإعلام الكندي في مهمته، استحضر تاريخ الناشط والباحث الفلسطيني: «كنت من قيادات العمل التحرّري لفلسطين ولحقوق الأقليات والشعوب الأصلية لأكثر من عشرين عاماً، وانتخبت نائباً لرئيس «اتحاد الطلاب» في «جامعة كونكورديا»، وكنت أوّل عربي يصل إلى هذا الموقع هناك». حاول رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو عام 2002 زيارة الجامعة، فـ «نظمنا تظاهرة منعته من دخول حرمها، وكانت المرّة الأولى والأخيرة التي يواجه فيها مسؤولٌ صهيونياً موقفاً مشابهاً... ويومها اتهموني بأنني عميل لصدام حسين وبأسر عرفات وأسامة بن لادن، وبأن الاتحاد أحد فروع تنظيم «للقاعدة»...»

يقيم ليث معروف في بيروت منذ عام 2018

معروف المقيم في بيروت منذ عام 2018، يتردد على كندا، واتى عمله كمتخصص في حقوق الأقليات والسكان والشعوب الأصلية (في كندا)، ليضعه في مواجهات كثيرة ويكسبه عدداً كبيراً من الأعداء: «عندما قدمنا شكاوى ضد عدد من محطات البث المرخصة، وأثبتنا أنها مخالفة لقوانين البث والإذاعة لناحية توظيف الأقليات والسكان الأصليين وإنتاج برامج تمثلهم. فما كان من الإعلام الكندي إلا أن نصب لي العداء». ويلفت إلى أن الأمر نفسه انسحب على الحكومة الكندية التي لم تشأ تطبيق القانون ولا منح هذه الفئات حقها في التمثيل الإعلامي، «لتبدأ الهجمة عليّ»، ما فعله الناشط الفلسطيني مع «ببي» لم يمر مرور الكرام، إذ تواصل الهجوم على معروف. هكذا، أغلقت العام الماضي حساباته على كل مواقع التواصل الاجتماعي: «وصل تأثير بعض منشوراتي إلى ملايين المتابعين... كان كلامي صريحاً، وهاجمت الصهاينة في بعض التغريدات والتصريحات». ويستطرد: «اجتمعت لجنة خاصة في الكونغرس بحضور مجموعة من البرلمانيين المؤيدين للصهيونية من جميع أنحاء ما بات يُعرف بـ «أنغلوسفير» (إنكلترا وويلز واسكتلندا وأيرلندا) وإسرائيل، استدعت المديرين التنفيذيين لتويتر ويوتيوب وتيك توك للشهادة، وشرحت كيف أن حسابين لا يزالان قادرين على الاستخفاف بالصهاينة علناً. وللمفارقة أحد الحسابين هو للسيد علي خامنئي، والثاني يعود لي». وهكذا، أصبح معروف مبعداً كلياً عن العالم الافتراضي.

لم يتوقف الأمر هنا. مع بداية «الطوفان»، وتكثّف نشاط معروف عبر «تلفزيون تحرير فلسطين»، بدا أن الحكومة الكندية عازمة على «تأديبه»: يقول معروف: «يختارون شخصاً ذا حيثية في المجتمع ثم يهاجمونه لإخافة الآخرين الذي قد يفكرون في فعل الأمر نفسه». هنا تجدر الإشارة إلى أنه سبق لليث معروف الذي وصفت «ناشونال بوست» تغريداته بأنها «تحض على الكراهية تجاه اليهود والفرونكوفون والسود»، وأنه وقف في وجه أحد «أباطرة» اليمين في كندا: وزير العدل إيروين كاتلر الذي كانت زوجته «سكرتيرة أحد رؤساء الوزراء الصهاينة»، وقد عين رئيس الوزراء الكندي جاستن ترودو كاتلر مشرفاً على «كشف معادي السامية». وظيفة مستحدثة في «الديموقراطيات» الغربية، تحيلنا مهمتها إلى «صيد الساحرات». لاحقاً، بدأت المقالات المشبوهة بالظهور. ضمن صفحة الرأي، نشرت «تورونتو صن» مقالاً أشار فيه وارين كونسيلا إلى ارتباط ليث معروف بإيران التي «يتلقى أموالاً منها». في هذا السياق، يؤكد معروف أنهم يفعلون ذلك لسببين: «يريدون القول إن مساندتي للقضية الفلسطينية مشبوهة ويتهمونني بتلقي الأموال من دولة ما، وهو أمر يخالف القانون الكندي ويمكن الحكومة من اتهامي بالإرهاب أو التخابر مع عدو للبلاد». بالتالي «هم لا يخيفونني فقط، بل يخيفون من يتعامل أو يعمل معي، ناهيك بأن المسألة تزيد من احتمالات محاكمتي في قضية مماثلة، وخصوصاً أن هذا اليمين المتطرّف والصهيوني يحاول جرّي إلى القضاء، ويؤكد أنهم لم يستطيعوا إسكاتي ووقف نضالي، إلا عبر هذه الطرق الملتوية واللاأخلاقية والكاذبة».

أمام كل هذه المعطيات، يبرز إلى الواجهة: ماذا في جعبة ليث معروف للدفاع عن نفسه؟ يجيبنا: «أبحث حالياً مع مجموعة محامين في إمكانية رفع دعوى قضائية ضد من كتب أنني تلقيت أموالاً من الحكومة الإيرانية». مع العلم أنه إلى جانب استبعاد احتمال صدور حكم منصف، ستستغرق المواجهة القانونية الكثير من الوقت والمال. فهل يعني ذلك أن معروف سيتوقف عن دعم القضية الفلسطينية؟ «على العكس تماماً. أنا أدعو من يزور موقعنا إلى مساعدتنا ودعم هذا الإنتاج التطوّعي بشتى الطرق. نحن بحاجة إلى هذا الدعم حتى نزيد من غزارة إنتاجنا، والضغط على الصهاينة، ورفع صوت اللبنانيين والفلسطينيين والسوريين باللغة الإنكليزية». freepalestine.video

استراحة

إعداد نعوم مسعود

كلمات متقاطعة 4509

أفقيا

1- دولة عربية – للنداء – 2- بلدة لبنانية في قضاء جزين – من الحبوب – 3- عندليب – لقب رجل ديني يهودي – 4- مدينة لبنانية – دق الجرس – 5- منخفض بالأجنبية – تناول الطعام – 6- تدخل الدار – ضد أحبّ – أغلظ أوتار العود – 7- ضمير منفصل – تجمع هائل من النجوم – 8- مدينة في مقدونية – تهيّأ للحملة في الحرب – 9- بحر – مدينة إماراتية ملحقة بإمارة الشارقة – 10- مدينة في الجزائر

عمودياً

1- فنان مصري – 2- في البيضة – برشف الماء – 3- من مستلزمات البيت – خلاف معرفة – 4- هضبة بركانية في سوريا – من أنبياء التوراة – 5- ثرى – عاصمة آسيوية – 6- محادثة وتبادل آراء – يصلح الأمر – 7- ندعو لهم بالبركة – آلة يُصاد بها – 8- طائر وهمي كبير – بلدة في اليابان – 9- يخاف الرجل على امرأته من الغير – مكثر الكلام بلا منفعة – 10- عاصمة عربية – حرف جر

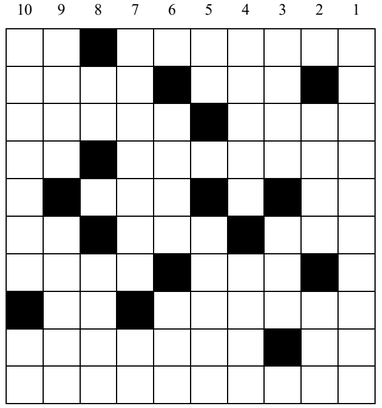

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- فؤاد شهاب – 2- بندر عبّاس – 3- روكا – ود – لا – 4- إسم – المرغم – 5- ين – بل – ايزا – 6- أصعب – قال – 7- بن – مانيلا – 8- فشار – رق – يم – 9- أر – مركوب – 10- ريتشارد غير

عمودياً

1- فبراير – فار – 2- وسن – بشرّي – 3- أبكم – أنا – 4- دنا – بصّ – رمش – 5- شد – العم – را – 6- هرول – باركر – 7- أعدما – نقود – 8- ب ب – ريقي – بغ – 9- الغزالي – 10- وسام الأمير

sudoku 4509

		3		5		1		
2	1						4	8
		4	8		7		5	2
		8		7	4		3	
7			9				1	
		1	5		3	9		
3					1			5
	4	7	3	9				
	2					8		

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أو عمودي.

حل الشبكة 4508

6	2	3	4	1	7	8	9	5
8	7	9	3	5	6	1	2	4
1	5	4	9	8	2	6	7	3
5	9	1	2	6	3	4	8	7
7	3	6	8	4	5	9	1	2
2	4	8	7	9	1	5	3	6
9	6	7	5	3	8	2	4	1
4	1	2	6	7	9	3	5	8
3	8	5	1	2	4	7	6	9

مشاهير 4509

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

رئيس فرنسي (1911-1974). عمل فترة طويلة كأحد كبار مساعدي الرئيس شارل ديغول

1+3+5+9+10+9 = نوع من السمك ■ 4+6+10+11 = رياضة عالمية ■ 8+2+7 = طائر الشؤم

حل الشبكة الماضية: رمضان قديروف

أدب

منافسة قوية من المعارض الخليجية، أزمة اقتصادية ومعيشية خانقة أرخت بظلالها على سوق النشر، رقابة تزداد بطشاً، منع «الكتب خان» و«تنمية» من المشاركة، وتخوّف من تأثير التطبيقات الإلكترونية على حركة البيع... تلك باختصار حال أعرق المعارض العربية. تنطلق اليوم الدورة 55 بمشاركة 1200 دار نشر، في ظلّ إهمال رسمي لحال الثقافة، و«ذعر» من التجمّعات التي قد تشكّل خطراً على سير «النظام»!

شبح المنع والرقابة والأزمة الاقتصادية يخيّم على «معرض القاهرة للكتاب»

الثقافة... العدو رقم واحد لنظام السيسي

القاهرة ـ **أحمد فوزي**

تحت شعار «نصنع المعرفة... نصون الكلمة»، تنطلق اليوم الدورة 55 من «معرض القاهرة الدولي للكتاب» في ظلّ وصول أيادي المنع إلى دور النشر نفسها. دائماً ما يكون معرض الكتاب نافذة القاهرة إلى العالم والمنطقة العربية، من أجل تبادل ثقافي كبير، وخصوصاً مع ظهور معارض الكتب في الرياض وأبو ظبي، قادرة على منافسة المعرض الأقدم. تختلف دورة هذا العام في أنها تتزامن مع الحرب الإسرائيلية على غزة المستمرّة منذ السابع من تشرين الأول (أكتوبر) 2023، وسط أزمة اقتصادية طاحنة في مصر، أرخت بظلالها على سوق النشر المحلّي، ما يؤثر بالطبع على أسعار الكتب وقطاع النشر عموماً.

> **كان يُنظر إليه بصفته رأس حربة في تجديد الخطاب الديني ومحاربة الإرهاب وغيرهما من القضايا المهمّة**

قبل ساعات من بدء المعرض، أعلنت مديرة «الكتب خان للنشر والتوزيع» كرم يوسف عن منع الدار من المشاركة في المعرض. وأوردت في بيان أنّهم مُنعوا «تعسفياً من المشاركة في هذه الدورة من دون إبداء أي أسباب واضحة أو إخطار رسمي مسبق». وأكدت يوسف أنّ القرار الغامض «يهدّد جهود مجموعة متميزة من الكتّاب والكاتبات والعاملين في الدار لأشهر عديدة من أجل المشاركة في الموسم الثقافي الأهم من كل عام». وفور إعلان «الكتب خان» عن هذه الحادثة على فايسبوك، انهالت التعليقات المستاءة والمتسائلة عن سبب المنع، واصفةً ما فعلته إدارة المعرض بـ «العبث». وشارك البيان كثير من الكتاب والصحافيين، مطالبين بتوضيح من وزارة الثقافة المصرية على هذا المنع الذي أعقب ما أعلنته «مكتبة تنمية» سابقاً عن منعها أيضاً من المشاركة في المعرض. وشارك صاحبها خالد لطفي الأمر على فايسبوك من دون توضيحات، معلناً عن معرض المكتبة السنوي الذي تعمل عبره على عدد من الندوات والفعاليات أبرزها تلك التي عُقدت في 19 كانون الثاني (يناير) عن «تزييف تاريخ فلسطين والقضية الفلسطينية، واستضافت الكاتب والمؤرّخ الفلسطيني عبد القادر ياسين». ولا تشارك المكتبة في المعرض منذ أن تعرّض خالد لطفي للسجن لمدة خمس سنوات بتهمة «إفشاء أسرار عسكرية، وبث شائعات كاذبة» بعد توزيعه كتاب «الملاك: الجاسوس المصري الذي أنقذ إسرائيل» عن أشرف مروان (1944 ـ 2007 ـ الأخبار 2023/9/12)

وكالعادة، لم تخرج إدارة معرض الكتاب أو وزارة الثقافة بأي بيان يوضح أسباب منع «الكتب خان» و«تنمية» من المشاركة، لكن وزيرة الثقافة نيفين الكيلاني، ظهرت قبل الافتتاح وهي تتفقد مقرّ المعرض من الداخل في فيديو لا تزيد مدته عن دقيقتين. تأتي هذه الدورة لتؤكّد على عدم اهتمام نظام الرئيس عبد الفتاح السيسي بالثقافة. فهو وإن افتتح المعرض في دورته الخمسين عام 2019، إلا أن الثقافة المصرية ليست على رأس أولويات النظام المصري، فيما يعقد كثيرون مقارنة بين اهتمام سوزان مبارك، زوجة الرئيس الراحل حسني مبارك بهذا القطاع، والإهمال الرسمي الحالي له. مع تولّي الوزيرة نيفين الكيلاني المنصب، خفّت دور الوزارة تماماً في الكثير من الملفات، فيما كان يعتبرها بعضهم رأس الحربة الفكرية والأيديولوجية في محاربة الإرهاب وتجديد الخطاب الديني وغيرها من القضايا الثقافية المهمّة التي يعجّ بها المجتمع المصري. واعتبرت وزيرة الثقافة أن اختيار الترويج كضيفة شرف هذا العام «يمثل خطوة جادة نحو التخاطب مع ثقافة شمال أوروبا»، وخصوصاً مع مشاركة الأميرة ميته ماريت قرينة ولي عهد النرويج في المعرض برفقة وزير الخارجية النرويجي، إسبن بارث إيدي. وتامل السفيرة النرويجية بترجمة أعمال يون فوسه (الأخبار 2023/10/6) الحائز «جائزة نوبل» إلى اللغة العربية، كما قالت في مؤتمر الإعلان عن تفاصيل معرض الكتاب، فيما يُخصص يوم كامل في المعرض لتناول أعمال فوسه ومؤلفاته وأشعاره.

تأثيرات محرقة غزّة

أول ما تأثر به معرض هذا العام هو الحرب على غزة، فالقطاع وما يحدث فيه شكّل أولوية للناشرين والكتّاب المصريين منذ السابع من أكتوبر. خُصّصت فعاليات كثيرة في الأيام الماضية عن الحرب، وسط تضامن مصري شعبي مع الفلسطينيين. ويعمل بعض دور النشر على المشاركة في التضامن مع الشعب الفلسطيني، إذ توزع «دار مرح» المختصة في أدب الطفل روزنامة تقويم للعام الجديد عليها شعارات فلسطين «علشان نفضل فاكرين كل يوم وكل شهر» وفقاً لما أوردت الدار. ودعت الجميع إلى طباعة الروزنامة وتوزيعها مجاناً في المعرض. كما تطبع دور أخرى كتباً تناولت القضية الفلسطينية من قبل، وإن يُسجّل غياب فعاليات معلنة- حتى لحظة كتابة هذه السطور- عن فلسطين بشكل محدّد. في هذا الإطار لم ترَ وزارة الثقافة أو وزيرتها على موضوع جعل شركة «كوكا كولا» الداعمة للعدو الإسرائيلي، راعيةً لدورة هذا العام. وقد تصاعدت حملات لمقاطعة الشركة مثل حملة «أصدقاء الأقصى» التي طالبت المطاعم والمحال بمقاطعة الشركة الراعية التي تمتلك مصنعاً في مستوطنة «عطروت» الإسرائيلية، بمعنى أنه بني على أرض فلسطينية مغتصبة.

وإذا كان شرب هذه المياه الغازية يعتبر مساعدةً من الأشخاص لإسرائيل، فماذا عن وزارة حكومية مصرية؟!

الأزمة الاقتصادية

رغم أن دور النشر استبقت بدء المعرض مع الإعلان عن نسب خصم تراوح بين 20 و50 في المئة، إلا أن دورة هذا العام تأتي وسط نسب تضخّم سجلت 35,2 في المئة في نهاية 2023، وارتفاع قيمة الدولار مقابل الجنيه، ما أثّر، بطبيعة الحال، في أسعار ورق الطباعة، وبالتالي أسعار الكتب نفسها. هذا ما يجعل الناشرين يتخوفون من دورة هذا العام. يرى مدير «دار المصري للنشر والتوزيع» يوسف ناصف أنّ الحالة الاقتصادية التي تشهدها مصر، ستؤثر بالطبع على حركة شراء الكتب ونسبة المبيعات، لكنّ «زبون الكتاب في مصر، ومن يقرؤون الكتب مستمرون في الشراء، لكن مع خفض ميزانيتهم». وأشار إلى أنّه في دورة العام الماضي، كانت هناك توقعات من الناشرين بانخفاض المبيعات بنسبة 50 في المئة، لكن ما حدث أنها انخفضت لدى معظم الناشرين إلى 10 في المئة فقط، وخابت توقعات عزوف القراء عن الشراء بسبب الأزمة الاقتصادية. وستكون أسعار معظم الإصدارات هذا العام أغلى من الأعوام الماضية، تأثراً بأزمة نقص الدولار وصعوبة الاستيراد عموماً في مصر. لكنّ ناصف يقول إن معظم الناشرين سيحاولون جذب القراء عبر تخفيضات كبيرة، وخصوصاً على الإصدارات المطبوعة من قبل، إذ لم تتأثر بأسعار الدولار الجديدة في مصر (وصلت إلى 62 جنيهاً في السوق السوداء). ويوضح أنّ الأحداث في غزة قد تؤثر في المعرض، لكن ليس على حركة البيع والشراء، بل اعتبر أن القراء سيهتمون بشراء كتب جديدة عن القضية الفلسطينية، مضيفاً أنه يقدم مثلاً كتاباً كاريكاتورياً بعنوان «يونس والحلم» للأطفال من كتابة ورسومات إسلام أحمد، وهو يحكي عن طفل يتمنى تحرير أرض فلسطين من الاحتلال الإسرائيلي. كما يعيد إصدار طبعة جديدة من كتاب محمد هشام عبية «بدون تأشيرة.. 120 ساعة في فلسطين المحتلة».

وتحدثنا مع مصدر في دور النشر المصرية، لسؤاله عن توقعاته لدورة هذا العام ومدى تأثرها بالظروف المحيطة، فقال إن معظم الخامات المستخدمة في الطباعة متأثرة بسعر الدولار لأنّها استوردت من الخارج، كالأوراق والحبر، وبالتالي أثر هذا الأمر كثيراً في أسعار الكتب. وتابع أنّ آثار الأزمة الاقتصادية جليّة على المعرض إلى حد كبير، إضافة إلى الحرب على غزة، فالأولى تؤثر في الأسعار وكمّ الكتب الذي يمكن أن يشتريه القارئ، إذ أصبح عليه أن يزيد ميزانيته ثلاث مرات إذا أراد شراء الكمّ نفسه الذي اشتراه العام الماضي، والثانية تجعل القارئ مهتمّاً أكثر بالقراءة عن القضية والحديث عنها، ما يؤدي بالتالي إلى رواج روايات أو كتب هامة تحدثت عن فلسطين. وأشار المصدر إلى تخوف دور النشر من تأثير التطبيقات الإلكترونية على حركة البيع في المعرض. عبر الاشتراك في تطبيق واحد، يمكن للقارئ أن يطّلع على مئات الكتب التي لو فكّر في شرائها، سينفق آلافاً من الجنيهات، وخصوصاً أنّ المنافسة في البيع صعبة مع مشاركة 1200 دار نشر في الدورة الحالية.

وزارة الثقافة... مالها وما عليها

وفي وقت أصبحت فيه معارض الكتب تستضيف أسماء بارزة من كتاب وفنانين ومدونين و«انفلونسرز»، تغيب هذه الظاهرة عن «معرض القاهرة»، فأي شخص يمكن أن يجتمع حوله الناس في المعرض، سيكون وجوده غير محبّب لدى السلطات القائمة على المعرض، التي أنهت تماماً هذه الأحداث والتجمعات الثقافية خوفاً من تحوّلها إلى منتدى سياسي، بعدما كان معرض القاهرة أحد أهم المواسم الثقافية التي يحضرها مشاهير الأدب والفن. ويستضيف المعرض أسماء مثل الروائي العماني زهران القاسمي الحاصل على «بوكر» في دورتها الأخيرة عن روايته «تغريبة القافر»، والكويتي سعود السنعوسي الحاصل على «بوكر» عام 2013 عن روايته «ساق البامبو». وللمرة الأولى في 2024، ستقام مؤتمرات «اليوم الواحد» في المعرض تشارك فيها مؤسسات مصرية رسمية مثل وزارتي الأوقاف والثقافة. ولم تنس وزارة الثقافة ـ طبعاً ـ «رؤية مصر 2030»، فاقحمتها في المعرض باعتبار أن الوزارة تركّز على التحول الرقمي، في حين أن أروقة الوزارة لا تتعامل رقمياً حتى الآن، ولا يزال التقديم حتى على جوائز الدولة يجرى بطريقة يدوية تماماً. لكنّ الوزارة اعتبرت أن دفع دور النشر مستحقاتها للحكومة بماكينات الدفع الإلكتروني «تحوّل رقمي» يُشار إليه بالإنجاز. ويأتي تصميم شعار معرض الكتاب هذا العام مرتبطاً بمصر القديمة، إذ تظهر شخصية المعرض رائد علم الآثار المصري سليم حسن (1893- 1961)، وأيضاً يعقوب الشاروني، رائد أدب الأطفال الذي انطفأ العام الماضي، كما يُشير التصميم إلى مملكة النرويج، ضيف الشرف هذا العام. كل هذا على خلفية تشبه البرديات، وقد صمّمه الأكاديمي أشرف رضا.

أهم الإصدارات

معرض الكتاب من أهم معارض الشرق الأوسط، يزوره نحو مليوني شخص كل دورة، وقد بدأ للمرة الأولى في عام 1969 على يد وزير الثقافة ثروت عكاشة. يعتبر فرصة لإصدار الكتب والعناوين الجديدة، وتحفل دورة هذا العام بعدد من الروايات والكتب المهمة، منها رواية «مرحلة النوم» لمحمد خير، وكتاب «عن الكتابة» لعادل عصمت، وترجمة لـ«الخروج من مصر» لأحمد شافعي عن الكاتب أندريه إيسما الصادرة كلّها عن «دار الكتب خان». وتزخر «دار الشروق» بعدد من الكتب المنشورة سابقاً، لكن تصدر منها طبعات جديدة في دورة هذا العام عن القضية الفلسطينية ومنها رواية «الطنطورية» للراحلة رضوى عاشور، ومذكرات نبيل شعث «حياتي.. من النكبة إلى الثورة»، وموسوعة عبد الوهاب المسيري (1938 ـ 2008)، أحد أهم من كتبوا عن الصهيونية في سبعة مجلّدات، إلى جانب إصدارات الدار الجديدة من بينها «أقاصيص أقصر من أعمار أبطالها» للروائي طارق إمام، ومختارات شعرية لنوري الجراح بعنوان «ألواح أرفيوس».

وتصدر «دار المرايا» مذكرات محمد عبد الوهاب، من تقديم وتحقيق محمد دياب. يجمع الكتاب بين دفتيه مذكرات «موسيقار الأجيال» التي نُشرت في مجلتي «الاثنين» و«الكواكب» المصريتين بين عامي 1938 و1954. كما تُصدر كتاباً بعنوان «في محبة فيلم لعبة الست» للروائي والكاتب المصري حجاج أدول. كذلك، تُصدر «دار ريشة» كتابها الأول من سلسلة «المجددون» للمؤلف إيهاب الملاح. كتاب يتتبع فيه سيرة شيخ الإسلام حسن بن محمد العطّار المصري، الذي تولى مشيخة الأزهر عام 1830، وربطته علاقة مهمة بالحملة الفرنسية التي احتلت مصر لثلاث سنوات. ومن «الدار المصرية اللبنانية»، تأتي مجموعة «تاجر الحكايات» للكاتب والروائي حسن عبد الموجود الذي دأب على كتابات مغايرة، فيقول عن المجموعة إنها أقاصيص لا تزيد عن 100 كلمة، أراد فيها أن «يجرّب الجري في مضمار «المئة كلمة بعدما كنت قصصه السابقة بمنزلة العدو في ماراثون للمسافات البعيدة»!

يأمل كثيرون في أن يتفادى المعرض الحالي مشكلات الدورة الـ54، وخصوصاً بالنسبة إلى الزوّار. لدى الدخول، كان يُطلب منهم أرقام بطاقات الرقم القومي وأرقام الهواتف من أجل شراء تذاكر الدخول، بعد مواجهة بعضهم صعوبات عند حجز التذاكر عبر الإنترنت. وتستمر الدورة الحالية حتى السادس من شباط (فبراير) المقبل في «القاهرة الجديدة ـ التجمع الخامس». وقبل المعرض بأيام، بدأت تظهر دعوات على السوشال ميديا للعودة إلى شراء الكتب بالتشارك بين الأصدقاء، إذ يشتري كل شخص مجموعة من الكتب ويتبادلها مع آخرين، من دون أن يتكلف عناء شراء كل الكتب التي يريد قراءتها في محاولة للتأقلم مع الأزمة الاقتصادية والمعيشية الخانقة.

> **تجاهلت وزارة الثقافة الضجّة التي أثارها جعل «كوكا كولا» الداعمة للعدو، راعية الدورة الحالية**

الدورة 55 من «معرض القاهرة الدولي للكتاب»: حتى السادس من شباط (فبراير) 2024 ـ «القاهرة الجديدة»، التجمع الخامس ـ cairobookfair.gebo.gov.eg

من دورات سابقة

إعادة إصدار كتب عن القضية الفلسطينية من بينها «الطنطورية» للراحلة رضوى عاشور

(فيروزه مظفري ـ إيران)

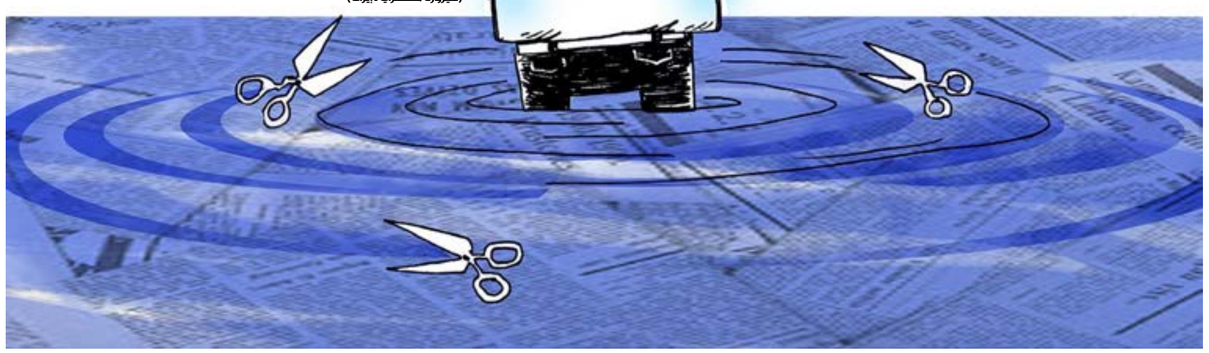

الأخبار
al-akhbar
الخميس 25 كانون الثاني 2024 العدد 5116

موسم الجوائز

أوسكار 2024: «أوبنهايمر» في الصدارة

الممثلة الأميركية الألمانية زازي بيتز وزميلها الأميركي جاك كويد خلال إعلان الترشيحات في مسرح «صامويل غولدوين» في بيفرلي هيلز (فاليري ماكون ـ أ ف ب)

أوّل من أمس الثلاثاء، أضيف نجاح جديد إلى سجلّ فيلم «أوبنهايمر» الذي يروي سيرة مخترع القنبلة الذرية، بتصدره قائمة الترشيحات لجوائز الأوسكار بنسختها السادسة والتسعين. فقد أثبت شريط كريستوفر نولان الذي حصل أخيراً على خمس جوائز «غولدن غلوب»، مكانته القوية بنيله 13 ترشيحاً لجوائز الأوسكار، متفوّقاً بذلك على منافسه «باربي» (إخراج غريتا غيرويغ ـ 8 ترشيحات). بعدما قدّم أداء قوياً على شباك التذاكر في الصيف الفائت، حصد الفيلم حصة كبيرة من الترشيحات المرتبطة بفئات التمثيل، مع ترشيح كيليان مورفي الذي يؤدي دور روبرت أوبنهايمر المنهك بسبب العواقب المدمرة لاختراعه، كما كان متوقعاً، في فئة أفضل ممثل. ورُشح روبرت داوني وإميلي بلانت في فئة أفضل أداء تمثيلي في دور ثانوي للجنسين.

لناحية المفاجآت، حصد الفيلم الفرنسي Anatomie d›une chute الحائز السعفة الذهبية في «مهرجان كان السينمائي الدولي»، خمسة ترشيحات، في نجاح يرتدي أبعاداً لافتة، وخصوصاً أنّ العمل لم تختره فرنسا للمنافسة على جائزة الأوسكار لأفضل فيلم أجنبي. هكذا، رُشح فيلم جوستين ترييه في فئات أفضل فيلم وأفضل مخرج، ولكن أيضاً لجائزة أفضل ممثلة، مع ساندرا هولر التي تمثّل أيضاً في عمل آخر يُعتبر منافساً جدياً، هو The Zone of Interest (إخراج جوناثن غلايزر) الذي رُشح في فئتي أفضل سيناريو أصلي وأفضل مونتاج.

على صعيد متصل، حققت أفلام أخرى أداء قوياً في هذه الترشيحات، أبرزها Poor Things للمخرج يورغوس لانثيموس الحاصل على «الأسد الذهبي» في «مهرجان البندقية السينمائي الدولي»، والعمل التاريخي «قتلة زهرة القمر» لمارتن سكورسيزي عن عمليات القتل المنهجة التي طاولت الأميركيين الأصليين في أوكلاهوما في بداية القرن العشرين، إذ نالا 11 ترشيحاً و10 ترشيحات على التوالي. ويُقام احتفال جوائز الأوسكار بنسختها السادسة والتسعين في العاشر من آذار (مارس) 2024، بعد عام شهد إضراباً تاريخياً للممثلين وكتّاب السيناريو في هوليوود.

على بالي

أسعد أبو خليك

لا يزال العراق واقعاً تحت الاحتلال الأميركي. وكل من تعاقبَ على الحكم فيه (من كل الطوائف وفي كل المواقع) هو أداة منفِّذة لمشيئة الاحتلال. رئيس الوزراء العراقي الحالي، محمد السوداني، ثار وغضب لخبر قصف إيران موقعاً موسادياً في إربيل. وتغلغل الموساد في إربيل ليس سراً، على الأقل ليس في الصحافة الأميركيّة. «نيويورك تايمز» اعترفت قبل سنتين بأنّ الاستخبارات الإسرائيليّة تستعمل إربيل مقرّاً وممرّاً لعمليّات ضدّ إيران. وإيران حذّرت حكومة العراق من مغبّة هذه الأعمال، لكن الحكّام ليسوا أحراراً. هم خاضعون للسعودية وأميركا معاً. وزير الخارجية العراقي، فؤاد حسين، يجودُ كثيراً في الصحافة السعوديّة بالتنديد بإيران. ونوري المالكي، الذي انضمّ بعد خروجه من الحكم إلى محور الممانعة بقدرة قادر (واستُقبل في لبنان استقبالاً حافلاً من قبل حزب الله والتقى أمينه العام)، التقى بالسفيرة الأميركيّة قبل أيّام ودعاها إلى «وضع حدّ لحالة التوتّر في المنطقة». هناك حرب إباديّة تحدث في فلسطين والمُمَانِع المالكي يصفها بـ «حالة التوتّر في المنطقة». لم يكتف المالكي بذلك، بل تباحث أيضاً مع السفيرة، تحت أغصان الزيزفون، في تحسين العلاقة بين البلدَيْن. وفي الوقت الذي ترعى فيه أميركا، لا بل تشارك في، الحرب الإباديّة في غزة، بحث المالكي (بحسب بيان من مكتبه) في «العلاقات الثنائيّة بين البلدَيْن»، مشدّداً على «أهميّة تعزيز علاقات الصداقة والتعاون والمضي في إدامتها وتطويرها بما يخدم مصالح الشعبين العراقي والأميركي». الغريب أنّ المالكي لم يجد مناسبة لبحث مسألة تطوير وتحسين العلاقات بين البلدَيْن، إلا عندما كانت أميركا تقصف بلده وتقصف أيضاً اليمن وسوريا وتشارك في الحرب الإسرائيليّة على غزة. وأميركا تقصف هذه البلدان من دون أي تنديد من حكومة العراق الخاضعة للاحتلال. طبعاً، ذكر مكتب المالكي الحرب في غزة وطالب بـ «فتح ممرات إنسانيّة». حالة المالكي مهمة كي نعرف أنّ لا ميزة لشيعي على سني أو لديني على ملحد أو العكس في مسائل المقاومة والرفض والسيادة.

مفكرة

بيروت الستينيات مع ياسمينا وكوزيت وساندي

«1960» هو عنوان العرض الذي يقدّمه «مترو المدينة» في التاسع من شباط (فبراير) المقبل. يحاكي العمل ليلة في أحد مقاهي بيروت في ستينيات القرن الماضي، إذ تؤدّي ياسمينا فايد أعمالاً لطروب، وكوزيت شديد لنجاح سلام، وساندي شمعون لوداد، وسماح بو المنى لسامي الصيداوي. كما يعزف بو المنى على الأكورديون إلى جانب الموسيقيين: فرح قدّور (بزق)، وأسامة الخطيب (باص)، وبهاء ضو (إيقاع)، وأحمد الخطيب (إيقاع). أما مهمة الرقص، فتتولاها رندا مخّول (الصورة).

عرض «1960»: الجمعة 9 شباط 2024 ـ الساعة التاسعة مساءً ـ «مترو المدينة» («أريسكو بالاس») ـ القنطاري/ بيروت). للاستعلام: 76/309363

الجميزة تحبّ العود «بلا حدود»

ضمن فعاليات برنامجها الموسيقي لموسم 2023 ـ 2024 الذي أطلقته في أيلول (سبتمبر) الماضي، تدعو لجنة «الخميس الموسيقي» في رعيّة مار مارون في الجميزة (بيروت)، اليوم الخميس، إلى حضور أمسية تحييها فرقة «عود بلا حدود» (الصورة) التي أبصرت النور على يد سمير نصر الدين، عازف العود اللبناني الذي رفض حصر هذه الآلة بالتقاسيم ومرافقة الغناء، واستطاع إدخالها في الموسيقى العصرية الشرقية والغربية. ضمن ثلاثي يضمّه إلى جانب جاك إسطفان (دوبل باص) وبهاء ضو (إيقاع)، سيقدّم سمير ألحانه الخاصة آخذاً الحاضرين إلى أبعاد وعوالم غريبة عبر التفاعل مع أنماط موسيقية مختلفة وجديدة. ومن المتوقع أن تنظّم اللجنة حفلة لـ «نادي الموسيقى الكلاسيكية» في «الجامعة الأميركية في بيروت» 22 شباط (فبراير) وأخرى لعازف الكمان ماريو الراعي في 28 آذار (مارس) المقبلين.

أمسية لفرقة «عود بلا حدود»: اليوم الخميس ـ الساعة الثامنة مساءً ـ كنيسة «مار مارون» (الجميزة ـ بيروت). الدخول مجاني. للاستعلام: 01/577227

«مورفين» يحيى وسوسن: كوميديا وموسيقى

يزيح يحيى جابر، في 9 شباط (فبراير) المقبل، الستار عن مسرحية جديدة من كتابته وإخراجه على «مسرح مونو». في «مورفين» التي تؤدّي بطولتها سوسن شوربا (الصورة)، سيكون الجمهور على موعد مع مسرحية «كوميدية غرائبية موسيقية احتفالية، في حب الحياة حتى الجنون»، وفقاً للنص التعريفي الخاص. ويضيف أنّها تتناول مواضيع عدّة، من بينها وعد بلفور، ونجوى فؤاد، وشارل أزنافور وحبيبته اللبنانية سوسو، والتانغو الأخير في باريس، وإسطنبول، ودموع الأشرفية في 4 آب، وصيف 1982، و«الفصول الأربعة» مع فيفالدي، وغيرها...

«مورفين»: بدءاً من الجمعة 9 شباط 2024 ـ الساعة الثامنة والنصف مساءً ـ «مسرح مونو» (الأشرفية ـ بيروت). للاستعلام: 70/912711

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

المدير الفني
صلاح الموسى

المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
تلفاكس: 01759500 01759597
ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/ 666314 ـ 03 / 828381
الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com